كتاب

تاريخ الجهمية والمعتزلة

تأليف

الاستاذ العالم العامل البحاثة

عالم الشام

﴿ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

نشر في المجلد السادس عشر من مجلة المنار

الطبعة الاولى

طبع بمطبعة المنار بمصر سنة ١٣٣١ هـ ق وسنة ١٢٩٢ هـ ش

كتاب

تاريخ الجهمية والمعتزلة

تأليف

الاستاذ العالم العامل البحاثة

عالم الشام

﴿ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

نشر في المجلد السادس عشر من مجلة المنار

الطبعة الاولى

طبع بمطبعة المنار بمصر سنة ١٣٣١ هـ ق وسنة ١٢٩٢ هـ ش

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بحث جمع من تاريخ الجهمية والمعتزلة ما يحق ان يأخذ نفسه بتحققه من أنعم عليه بشرف المنزلة، وفضل بالادب والعلم، والاخذ من الفنون بسهم

دعاني الى العناية به ما رأيت — لما أفضت بنا النوبة في قراءة صحيح البخاري الى « كتاب التوحيد والرد على الجهمية » — أن كلام الشراح عليه موجز ، وان ليس في الايدي كتاب جمع تاريخهم وأحرز

جمعت ماتيسر من شؤونهم ، ثم أشفعته بطرف من أخبار المعتزلة لتوافق الفرقتين في معظم المسائل المعروفة عنهم ، وفي تلقيب كل غالباً بلقب الاخرى

كثر ما يمر بقارئ التفاسير وشروح السنة ومؤلفات أصول الدين والفقه ومطولات التاريخ وكتب المقالات ذكر (الجهمية والمعتزلة) ذلك لانهما كانتا أول من ظهر من الفرق الاسلامية في صدر حضارة الاسلام بقواعد الاصول ، والعمل على الجمع بين المنقول والمعقول، وفتح لأولي العلم باب النظر والتأويلات ، وانتصب للمجادلات والمناظرات ، وزحزح الواقفين عند ظواهر الرواية، الى منازل تأويل الدراية، وأشاع في الخافقين الآراء الغريبة في أصول الدين ، وفي تأويل آيات الصفات في الكتاب المبين ، بَلَهَ ما اتفق لبعض الجهمية من اخافة امراء زمانهم بالخروج على عمال بني امية الظالمين، وانكارهم لاعمالهم الجائرة ، ونصبهم الحروب معهم

الاعوام المتطاولة، رغبة في تحكيم الكتاب والسنة والتقرب من الشورى كما سنقصه، ولله أمر التاريخ فانه لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها !

قد يظن انا نريد الكلام على الجهمية والمعتزلة من جهة عقائدهم ومحاكمتهم فيما لها وعليها، — كلا! فقد حكاها أرباب المقالات والمصنفون في الملل والنحل، مابين عادٍ لها فحسب، وما بين عادٍ ورادّ، وهكذا كبار المتكلمين، وجهابذة السلفيين، في مؤلفات لا يبلغها الاحصاء، لا سيما المطولات منها (١)

لا يزال الحوار بين هاتين الفرقتين ومن خالفهما غضا طريا كلما سنحت مسائلهم، وما أكثر سنوحها للمفسر والمحدث والمتكلم والاصوليّ — ذلك بان مسائلهم متشعبة من وجوه مايراد بالآيات والاخبار المأثورة في أبواب مسائلها، وهي مرجع المستدلين كل حين

نعم أشرنا الى جمل من عقائدهم تتميما للمقصد من التعريف بأحوالهم، الا ان المقصد هو سرد ماأورده المؤرخون من الحوادث التاريخية والوقائع التي جرت من جرّائهم

(١) منها كتاب « تلبيس الجهمية، في تأسيس بدعهم الكلامية » ويسمى « تخليص التلبيس، من كتاب التأسيس » للامام ابن تيمية. ومنها كتاب « الصواعق المنزلة، على الجهمية والمعطلة» للامام ابن القيم. وكتاب « البيان، عن أصول الايمان، والكشف عن تمويهات أهل الطغيان » تأليف أبي جعفر السمناني البغدادي المالكي صاحب القاضي أبي بكر الباقلاني، رأيته في مكتبة المدرسة العثمانية بحلب أيام رحلتي اليها عام (١٣٣٠) وهذا الكتاب مخطوط عام (٦٨٣) ومعه كتاب « حز الغلاصم في افحام المخاصم » — عند جريان النظر، في أحكام القدر، وكتاب « تحرير التنزيه، وتحرير التشبيه » للامام أحمد بن محمد الاسكندراني المالكي وكلها في الرد على المعتزلة لكن بقواعد الخلف

وما عدا ذلك فانما ذكر تكميلا ايقاظا واعتبارا ، ولا غرو فهذا البحث من المباحث الضافية الذيول ، الواسعة الانواع

وهذا تفصيل ما تضمنته المقالة في دائرة بحثين :

﴿ البحث الاول في الجهمية وفيه مطالب ﴾

﴿ البحث الثاني في المعتزلة وفيه مطالب ﴾

١٥ ماوصى به الائمة من اطراح أقوال العلماء بعضهم في بعض ، ومن التماس الحكمة أينما وجدت

هذا ماقدر جمعه على ضيق الوقت في بضعة شهور ،وراجعت لاجله عدة أسفار ، واقتبست ألطف ماأثر عن الكبار، ولم تكن موالاة البحث والتنقيب ، باشق من العناية بالتنقيح والترتيب ، بيد ان التذرع للحقائق يستسهل دونه كل صعب ، ولا لذة تضاهي لذة العلم والحكمة واستنارة القلب ، والفضل لله سبحانه فيما هدى وألهم ، فلا نحصي ثناءً عليه نسأله ان يعلمنا ما لم نكن نعلم

﴿ البحث الاول في الجهمية وفيه مطالب ﴾

(١) من هي الجهمية ؟

الجهمية فرقة من فرق المسلمين ، انتحلت مذهب الجهم بن صفوان الآتي ذكره في مسائله المدونة في كتب المقالات والكلام . ثم توسعت بعد ذلك شأن المذاهب كلها التي استفحل أمرها ، وكثرت رجالها ، وتفرعت مسالكها ، وتنوعت مصنفاتها ، ولم تك قبل على شيء منها . وقد يظن انها أمست أثراً بعد عين ، مع ان المعتزلة فرع منها ، وهي في الكثرة تعد بالملايين على ماستعرف ، على ان المتكلمين المتأخرين المنسوبين للاشعري يرجع كثير من مسائلهم الى مذهب الجهمية ، كما يدريه المتبحر في فن الكلام ، والموازن بين أقوال هؤلاء وأقوال السلف ، ولذا قلنا في المقدمة قبل : ان الخلاف بين الجهمية وغيرهم لا يزال غضا طريا كلما سنحت مسائلهم . ولعل لقب الجهمية غلب على المعتزلة من عهد المأمون كما سنوضحه ، والله أعلم

(٢) ذكر الجهم زعيم الجهمية وطرف من أنبائه

الجهم هذا : هو ابن صفوان ، من أهل خراسان ، ينسب الى سمرقند وترمذ، ومحتده الكوفة. ويكنى أبا محرز. وكان مولى لبني راسب من الأزد . أخذ الكلام عن الجعد بن درهم، وكان فصيحا . اتخذه الحارث ابن سريج التميمي -- أيام قيامه بخراسان -- كاتباً له كما سنفصله، وكان يقص في بيت الحارث في عسكره وكان يخطب بدعوته وسيرته ،فيجذب الناس اليه، وكان يحمل السلاح ويقاتل معه ، وكان صاحب مجادلات ومخاصمات في مسائل الكلام التي يدعو اليها . وكان أكثر كلامه في الالٓهيات

يقول بعض من أرخه : لم يكن لجهم نفاذ في العلم ، يعني بالعلم علمَ الحديث والاثر فان الجمهور كان منكبا على تحمل الحديث وآثار الصحابة ومروياتهم ، الا فئة المتكلمين ، وفي مقدمتهم الجهم واخوانه ، فلم يكن لهم عناية برواية الحديث ولا تحمله . وكانوا يرون العلم ماهم فيه من علم الكلام ، ولذا كانوا يلقبون حملة الاثر بالحشوية ، -- كما سيأتي

أول ظهور مذهب جهم كان بترمذ ، فانه أظهره فيه للملإ وأشاعه وحاور فيه . ثم أقام ببلخ، فكان يصلي مع مقاتل بن سليمان في مسجده . ثم نفي الى ترمذ .ولما اتصل بالحارث بن سريج لم يزل معه الى ان قتلا ، -- كما سنفصله

هذا ما قاله الأئمة من مجمل حال الجهم بن صفوان كالامام أحمد في كتاب الرد على الجهمية ، والبخاري في كتاب خلق الافعال،والطبري في تاريخه ، والامام ابن حزم في الفصل ، وابن عساكر وابن الاثير في تاريخيهما ، وابن حجر في الفتح (قلت) ومقاتل بن سليمان الذي

كان يصلي في مسجده الجهم ، هو مقاتل البلخي المفسر المشهور الذي قال فيه الشافعي : الناس عيال في التفسير على مقاتل . وحكى العباس ابن مصعب ـ في تاريخ مروَ ـ ان مقاتلا كان يقص في الجامع بمرو ، فقدم جهم فجلس الى مقاتل ، فوقعت العصبية بينهما ، فوضع كل منهما على الآخر كتابا ينقض عليه (١)

وعن أبي حنيفة رحمه الله قال : افرط جهم في نفي التشبيه ، حتى قال : انه تعالى ليس بشيء . وافرط مقاتل في معني الاثبات حتى جعله مثل خلقه : نقله الحافظ الذهبي في (ميزان الاعتدال) وفي حكاية العباس ابن مصعب مايدل على ان الجهم كان من المؤلفين في مذهبه

(٣) خروج الجهم مع الحارث بن سريج على أمراء بني أمية ، ودعوتهما (الى الكتاب والسنة والشورى)

يمر بقارىء حوادث المائة الثانية للهجرة النبوية أخبار عن الحارث ابن سريج عجيبة تدل على حرصه على نشر العدل ، وتحرقه من الظلم وأهله ، ورغبته في العمل باحكام الكتاب والسنة ، وفي القضاء على سلطة الاستبداد وجعل الامر شورى ، وان نصبه الحرب مع بنى أمية ، واتخاذه الجهم بن صفوان وزيراً في بث الدعوة كتابةً وخطابةً ، انما كان لهذه المقاصد الحسنة

وملخص ما ذكره الطبري وابن الاثير وابن خلدون ان الحارث هذا كان عظيم الازد بخراسان (٢) ، وانه خلع سنة (١١٦) ولبس السواد ،

(١) لو أبقت الايام لنا كتابي مقاتل والجهم ، لوقفنا على حقائق مذهب الجهم بما تفوق المنعنات عنه بمراتب . فوا أسفاه على ماطوته الاعصار ، من مثل هذه الآثار

(٢) أيام كانت فيالق العرب متغلغلة في احشاء بلاد فارس والديلم والخزر

ودعا الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والبيعة للرضا . وأنكر سيرة هشام بن عبد الملك وأعماله ، ونزل الفارياب وأتى بلخ واستولى عليها وأقام بها عاملا ، وسار الى الجوزجان وغلب عليها وعلى الطالقان ومرو الروذ . ثم أقبل الى مرو (بيضة خراسان) في ستين ألفا ومعه فرسان الازد وتميم ودهاقين بلاد العجم . واقتتلوا مع أمير مرو قتالا شديداً ، حتى انهزم أصحاب الحارث، ولم يبق معه الا زهاء ثلاثة آلاف ، ثم عاد الحارث الى بلاد الترك ، وأقام بها اثنتي عشرة سنة ، ثم روسل بالعود الى خراسان ، فأخذ الامان وعاد سنة (١٢٦) ولما قدم مرو لقيه الناس بكشميهن قال لهم : ماقرت عيني منذ خرجت الى يومي هذا ، وما قرت عيني الا ان يطاع الله

قال ابن جرير الطبري : كان الحارث بن سريج يجلس على برذعة وتثني له وسادة غليظة . ولما لقيه نصر بن سيّار وأنزله أجرى عليه كل يوم خمسين درهما ، فكان يقتصر على لون واحد ، وطلق أهله وأولاده ، وعرض عليه نصر ان يوليه ويعطيه مائة الف دينار ، فلم يقبل ، وأرسل الى نصر « اني لست من هذه الدنيا ولا من هذه اللذات ولا من تزوج عقائل العرب في شيء ، وانما أسأل كتاب الله عز وجل والعمل بالسنة واستعمال أهل الخير والفضل ، فان فعلت ساعدتك على عدوك »

وقال الحارث لنصر «خرجت من هذه المدينة ـ مرو ـ منذ ثلاث عشرة سنة انكارا للجور وأنت تريدني عليه »

هذا كلام الحارث في مشربه نفسه وفي رأيه في سياسة الشعب، وصدعه في

وجوه اصلاحه، وبه يعلم منزلة عقله ونبله وفضله، وغيرته وتقواه، رحمه الله

*

(٤) مقتل الجهم والحارث وما أفضى من الوقائع اليه

في سنة ١٢٨ ولي ابن هبيرة العراق ، فكتب الى نصر بن سيار بعهده على خراسان، وطلب البيعة لمروان بن محمد بن مروان، فابى الحارث وقال : انما أمنني يزيد بن الوليد ولم يؤمني مروان ، ولا يجيز مروان أمان يزيد فلا آمنه . فخالف نصراً ، فأرسل اليه نصر يدعوه الى الجماعة وينهاه عن الفرقة واطماع العدو ، فلم يجبه الى ما أراد ، وخرج فعسكر وأرسل الى نصر : اجعل الامر شورى[1] فأبى نصر ، وأمر جهم بن صفوان أن يقرأ سيرته وما يدعو اليه على الناس ، فلما سمعوا ذلك كثروا وكثر جمعه ، وأرسل الحارث الى نصر ليعزل سالم بن أحوز عن شرطته ويغير عماله ويقر الامر بينهما أن يختاروا رجالا يسمون لهم قوماً يعملون بكتاب الله ، فاختار نصر مقاتل بن سليمان ومقاتل بن حيان . واختار الحارث المغيرة بن شعبة الجهضمي ومعاذ بن جبلة . وأمر نصر كاتبه أن يكتب مايرضي هؤلاء الاربعة من السنن ، وما يختارونه من العمال ، فيوليهم ثغر سمرقند وطخارستان

وعرض نصر على الحارث أن يوليه ماوراء النهر ويعطيه ثلاثمائة الف فلم يقبل . ثم تراضيا بأن حكما جهم بن صفوان ومقاتل بن حيان ، فحكما « بأن يعتزل نصر وأن يكون الامر شورى » فلم يقبل نصر ، فخالفه الحارث وقدم على نصر جمع من أهل خراسان — حين سمعوا بالفتنة —

---

(١) هذا ماعنيناه قبل من حرصه على الشورى وبتر الاستبداد

وأمر الحارث أن تقرأ سيرته بالاسواق والمساجد وعلى باب نصر، فقرئت فأتاه خلق كثير، وقرأها رجل على باب نصر، فضربه غلمان نصر فنابذهم الحارث وتجهزوا للحرب

ودل رجل من أهل مرو الحارث على نقب في سورها، فمضى الحارث اليه ونقبه ودخل البلد وقتل من وقف في وجه جماعته، وانتهبوا منزل سلم بن أحوز، وركب سلم حين أصبح وأمر منادياً فنادى: من جاء برأس فله ثلثمائة، فلم تطلع الشمس حتى انهزم الحارث وقاتلهم الليل كله، وأتى سلم عسكر الحارث فقتل كاتبه واسمه يزيد بن داود

وأسر يومئذ جهم بن صفوان فقال لسلم: ان لي وليا من ابنك حارث. فقال: ما كان ينبغي له أن يفعل، ولو فعل ماأمنتك، ولوملأت هذه الملاءة كواكب وأبرأك اليّ عيسى بن مريم مانجوت، والله لو كنت في بطني لشققت بطني حتى أقتلك، والله لا يقوم علينا من اليمانية (١) اكثر مما قمت، فقتله

ثم غلب الكرماني على مرو، وخطب الناس فأمنهم، وهدم الدور ونهب الاموال فأنكر الحارث عليه ذلك، ثم أتى الحارث مسجد عياض وأرسل الى الكرماني يدعوه الى أن يكون الامر شورى، فأبى الكرماني فانتقل الحارث عنه، ثم اقتتل معه حتى قتل الحارث وأخوه وعدة، وذلك سنة ١٢٨

هذا مجمل مارواه الثقات في سبب مقتل جهم ومخدومه الحارث، وبه يعلم ما كانا عليه من الحرص على اقامة أحكام الكتاب والسنة، وجعل الامر شورى، واباء الانغماس في امرة الظالمين، ورفض اعطياتهم والعمل لهم

---

(١) فيلق من فيالق العرب كان مرهوب المقام يخشي الخروج عليهم

ومن تأمل ما قص يعلم ان قتل جهم انما كان لامر سياسي لا ديني ، وقد صرح بذلك سلم (رئيس شرطـة نصر) قاتله بقوله : والله لا يقوم علينا من اليمانية اكثر مما قمت ، فتفطن ولا تكن أسير التقليد

*

(٥) من وهم في عام قتل جهم وسببه وتصحيح ذلك

قدمنا ان مقتل جهم كان عام ١٢٨ كما حكاه الطبري وغيره . وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: أسند أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة له ان قتل جهم كان في سنة ١٣٢ (قال) والمعتمد ما ذكره الطبري انه كان في سنة (١٢٨) وذكر ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن رحمة صاحب أبي اسحق الفزاري ان قصة جهم كانت سنة (١٣٠) (قال) وهذا يمكن حمله على جبر الكسر ، أو على ان قتل جهم تراخى عن قتل الحارث بن سريج (ثم قال) وأما القول بأن قتل جهم كان في خلافة هشام بن عبدالملك فوهم ، لان خروج الحارث بن سريج الذي كان جهم كاتبه كان بعد ذلك. ولعل مستند القول به ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد ابن حنبل ، قال: قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك الى نصر بن سيار عامل خراسان : أما بعد فقد نجم قبلك رجل يقال له جهم من الدهرية فان ظفرت به فاقتله (قال ابن حجر) ولا يلزم من ذلك أن يكون قتله وقع في زمن هشام، وان كان ظهور مقالته وقع قبل ذلك حتى كاتب فيه هشام والله أعلم

ولا يخفى ان نبز هشام ـ لجهم بأنه من الدهرية ـ في كتابه هـذا ـ ان صح ـ انما أراد به زيادة الاغراء بقتله ليكون حجة له ، وتمويهاً على العامة ، ومن لا يدري حقيقة الامر في هدر دمه . وقد علمت ان الباعث

على قتله أمر سياسي محض ، لان جهما كان خطيب الحارث وقارئ كتبه في المجامع ، والداعي الى رأيه والى الخروج معه على بني أمية وعمالهم ، لسوء سيرتهم وقبح أعمالهم وشدة بغيهم كما أثرناه قبل

ولا يخفى على من له أدنى مسكة من عقل ان الدهرية لا يقرون بألوهية ولا نبوة . وجهم كان داعية للكتاب والسنة ، ناقما على من انحرف عنهما ، مجتهدا في أبواب من مسائل الصفات ، فكيف يستحل نبزه بالدهرية وهي اكفر الكفر ! ? ومن هنا يعلم أن لاعبرة بنبز الامراء والملوك من ينقم عليهم سيرتهم بالالقاب السوءى ، والتاريخ شاهد عدل ، وليس القصد التحزب لجهم والدفاع عن مذهبه وآرائه ، كلا ! فأنا أبعد الناس عن التحزب والتعصب والتقليد ، ولكن الانصاف يدعو أن يذكر المرء ماله وما عليه اذا أريد درس حياته ومعرفة سيرته ، وذلك ماتوخيناه هنا

*

(٦) فلسفة جهم (أو مذهبه) في الاصول ، وتأثيره في العقول

قد حكى مذهب جهم وفلسفته أرباب المقالات والمصنفون في الملل والنحل ، وكذا في كتب الكلام المطولة ، وفيما صنف للرد عليه وعلى أتباعه الجهمية

مرجع فلسفته ، وخلاصة مذهبه - : هو تأويل آيات الصفات كلها والجنوح الى التنزيه البحت ، وبه نفى ان يكون لله تعالى صفات غير ذاته ، وان يكون مرئيا في الآخرة ، وان يتكلم حقيقة ، وأثبت ان القرآن مخلوق

هذه أشهر مسائل جهم التي يقال لها (مقالة الجهمية) وله من الآراء سوى ذلك ، كالقول بنفي جهة العلو ، والقول بالقرب الذاتي ، وانه تعالى

مع كل أحد ذاتا كما حكاه الرازي الحنفي في كتابه (حجج القرآن) عن الجهمية ، وأورد أدلتهم من الكتاب والسنة فانظره

كان من أعظم شبههم في باب الصفات اعتقاد أن ظاهرها يفيد التشبيه بالمخلوق أي ان مايفهم من نصوصها يماثل ما يفهم من صفات المخلوق ، فظاهر معناها التمثيل ، وهو مستحيل ، فيجب التأويل

وقد رد عليهم بان الظاهر المفهوم لو كان المراد به خصائص صفات المخلوقين حتى يشبه المولى بخلقه ، لما خالف أحد في ردّه ونفيه ، لان هذا ليس مرادا بالاتفاق ، — للقطع بأنه تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، الا ان هذا ليس هو ظاهرها ، وانما ظاهرها ما يليق بالخالق تعالى . وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا . والصفة تتبع موصوفها ، فكما ان ذاته المقدسة ليست كذوات المخلوقين فكذلك صفاته

بهذا يقرب الامر من رفع الخلاف[1] اذ الظاهر عند خصوم الجهمية غيره عندهم ، فانفكت الجهة . وللإمام ابن دقيق العيد تقريب آخر قرره في ذلك حيث قال : المنزهون لله عن سمات الحدوث ومشابهة المخلوقات بين رجلين : اما ساكت عن التأويل واما متأول (ثم قال) والأمر في التأويل وعدمه في هذا قريب عند من يسلم التنزيه.فانه حكم شرعي أعني الجواز وعدمه . فيؤخذ كما يؤخذ سائر الاحكام . الا ان يدعي مدعٍ ان هذا الحكم ثبت بالتواتر عن صاحب الشرع ـ أعني المنع من التأويل ـ ثبوتاً

(١) قد بسط الكلام في مسألة الظاهر الامام ابن تيمية في كتاب التسعينية صفحة (١٢٢) من المجلد الخامس من فتاويه المطبوعة ، وكذا في الرسالة المدنية المطبوعة في الهند في امرتسر

قطعيا . فخصمه يقابله حينئذ بالمنع الصريح . وقد يتعدى بعض خصومه الى التكذيب القبيح بالمنع الصريح اهـ

قال العلامة المقبلي في العلم الشامخ ـ بعد نقله ذلك ـ ونعم ما قال ـ « وتقريب مسافة الخلاف بين الفريقين كان يمكن بمثل هذين التقريبين وغيرهما . لولا تعصب الحزبين كما سنبينه في آفة التعصب »

وبالجملة فتأثير مذهب الجهمية في الافكار ، انما كان بتنبيهها الى التأويل ، وسلوك منهج المجاز في تلك المسائل ، وكان هذا الباب موصدا قبلها ، لا يطرقه أحد ولا يخطر له

ثم درج المعتزلة على أثر الجهمية ، قال الغزالي في الاحياء ـ مشيراً اليهم ـ فمن مسرف [1] في رفع الظواهر ، انتهى الى تغيير جميع الظواهر والبراهين أو أكثرها ، حتى حملوا قوله تعالى « وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم » وقوله تعالى « وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء » وكذلك في الميزان والصراط والحساب ومناظرات أهل النار وأهل الجنة في قولهم : « أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله » ـ زعموا أن ذلك كله بلسان الحال (ثم قال الغزالي) وأولوا من صفاته تعالى الرؤية وأولوا كونه سميعاً بصيراً ، وأولوا المعراج وزعموا انه لم يكن بالجسد ، وأولوا عذاب القبر ، [2] وجملة من أحكام الآخرة ، ولكن أقروا بحشر الاجساد ، والجنة واشتمالها على الملاذ المحسوسة ، وبالنار وباشتمالها على جسم محسوس محرق يحرق الجلود » اهـ

---

(١) سيأتي بيان انقسام الناس في التجهم بأبسط مما هنا (٢) سيأتي للمقبلي رد كون المعتزلة تنكر عذاب القبر في البحث ٩ من التنبيه لما وقع من خلل النقل عن الجهمية الخ

﴿ (٧) مناظرة الجهم مع بعض السمنية وإفحامه اياه ، وما علق على هذه المناظر ﴾

روي أن الجهم لقي بعض السمنية [١] الخصمين ، فقال له السمني : أريد مناظرتك ، فان ظهرت حجتي عليك دخلت في ديني ، وان ظهرت حجتك علي دخلت في دينك ، فكان مما كلم به الجهم أن قال له : ألست تزعم أن لك إلها ؟ قال الجهم: نعم، فقال له: فهل رأيت إلهك ؟ قال: لا، قال فهل سمعت كلامه، قال لا ، قال فشممت له رائحة ؟ قال لا ، قال فوجدت له حسا ؟ قال : لا ، قال : فوجدت له مجسا ؟ قال لا ، قال فما يدريك انه إله ؟ فأخذ الجهم في حج السمني بمثل حجته، فقال له : ألست تزعم أن فيك روحا ؟ فقال: نعم، قال: فهل رأيت روحك؟ قال لا، قال فسمعت كلامه؟ قال لا ، قال فوجدت له حسا ؟ قال لا، قال : فكذلك الله لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت ، ولا يشم له رائحة ، وهو غائب عن الابصار ولا يكون في مكان دون مكان

هذا ما حكاه الامام أحمد في الرد على الجهمية أثرناه باختصار وقوفاً على موضع الشاهد من فطنة جهم وبلاغته في افحامه خصمه

قال الامام ابن تيمية في التسعينية ـ بعد حكاية ذلك : لما ناظر الجهم من ناظره من المشركين السمنية من الهند الذين جحدوا الإله ، لكون السمني لم يدركه بشيء من حواسه ، لا ببصره ولا بسمعه ولا بشمه ولا بذوقه ولا بحسه ، كان مضمون هذا الكلام ان كل ما لا يحسه الانسان بحواسه الخمس فانه ينكره ولا يقر به ، فاجابهم الجهم انه قد يكون

---

(١) بضم السين المهملة وفتح الميم قوم في الهند دهريون

في الموجود مالا يمكن احساسه بشيء من هذه الحواس وهي الروح التي في العبد ، وزعم انها لا تختص بشيء من الامكنة . وهذا الذي قاله هو قول الصابئة الفلاسفة المشائين

(ثم قال ابن تيمية) : والحجة التي ذكرها مشركو الهند باطلة ، والجواب الذي أجاب به الجهم باطل ، وذلك ان قول القائل مالا يحس به العبد لا يقرّ به أو ينكره ، اما ان يريد به ان كل أحد من العباد لا يقر الا بما أحسه هو بشيء من حواسه الخمس ، أو يريد به انه لا يقر العبد الا بما أحس به العباد في الجملة ، أو بما يمكن الاحساس به في الجملة . فان كان أراد الاول ، ـ وهو الذي حكاه عنهم طائفة من أهل المقالات ، حيث ذكروا عن السمنية انهم ينكرون من العلم ماسوى الحسيات ، فينكرون المتواترات والمجربات والضروريات النقلية وغير ذلك ، الا ان هذه الحكاية لاتصح على اطلاقها عن جمع من العقلاء في مدينة أو قرية . وما ذكر من مناظرة الجهم لم يدل على اقرارهم بغير ذلك ، وذلك ان حياة بني آدم وعيشهم في الدنيا لا يتم الا بمعاونة بعضهم لبعض في الاقوال أخبارها وغير أخبارها وفي الاعمال أيضاً ، فالرجل منهم لا بد ان يقر انه مولود ، وان له أبا وطئ أمه ، واماًّ ولدته ، وهو لم يحس بشيء من ذلك بحواسه الخمس ، بل أخبر بذلك ووجد في قلبه ميلا الى ماأخبر به ، وكذلك علمه بسائر أقاربه من الاعمام والاخوال والاجداد وغير ذلك ، وليس في بني آدم امة تنكر الاقرار بهذا . وكذلك لا ينكر أحد من بني آدم انه ولد صغيرا ، وانه ربي بالتغذية والحضانة ونحو ذلك حتى كبر ، وهو اذا

كبر لم يذكر احساسه بذلك قبل تمييزه، بل لا ينكر طائفة من بني آدم امورهم الباطنة مثل جوع أحدهم وشبعه، ولذته وألمه، ورضاه وغضبه، وحبه وبغضه، وغير ذلك مما لم يشعر به بحواسه الخمس الظاهرة، بل يعلمون ان غيرهم من بني آدم يصيبهم ذلك، وذلك مما لم يشعروا به بالحواس الخمس الظاهرة، وكذلك ليس في بني آدم من لا يقر بما كان في غير مدينتهم من المدائن والسير والمتاجر وغير ذلك مما هم متفقون على الاقرار به، وهم مضطرون الى ذلك. وكذلك لا ينكرون ان الدور التي سكنوها قد بناها البناءون، والطبيخ الذي يطبخونه طبخه الطباخون، والثياب المنسوجة التي يلبسونها نسجها النساجون، وان كان مايقرون به من ذلك لم يحسه أحد بشيء من حواسه الخمس. وهذا باب واسع، فمن قال ان امة من الامم تنكر هذه الامور، فقد قال الباطل

وقول من يقول من المتكلمين: ان السوفسطائية قوم ينكرون حقائق الامور، وانهم منتسبون الى رئيس لهم يقال له سوفسطاء، وان منهم من ينكر العلم بشيء من الحقائق، ومنهم من ينكر الحقائق الموجودة أيضاً مع العلوم، ومنهم اللاادرية الذين يشكون فلا يجزمون بنفي ولا اثبات، ومنهم من لا يقر الا بما أحسه. قد رد هذا النقل والحكاية من عرف حقيقة الامر، وقال: ان لفظ السوفسطائية في الاصل كلمة يونانية معربة، أصلها سوفسطا: أي الحكمة المموهة، فان لفظ سو معناه في لغة اليونان الحكمة ولهذا يقولون فيلا سوفا أي محب الحكمة، ولفظ فسطا معناه المموهة، ومعلم المستأخرين المبتدعين ارسطو لما قسم حكمتهم التي هي منتهى علمهم الى برهانية وخطابية وجدلية وشعرية ومموّهة وهي المغاليط سماها

سوفسطا . ثم ظن بعض المتكلمين ان ذلك اسم رجل وانما أصلها ماذكر. وان كان لفظ السفسطة قد صار في عرف المتكلمين عبارة عن جحد الحقائق، فلا ريب ان هذا يكون في كثير من الامور ، فمن الامم من ينكر كثيراً من الحقائق بعد معرفتها كما قال تعالى: «وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا» وقد يشتبه كثير من الحقائق على كثير من الناس كما قد يقع الغلط للحس أو العقل في أمور كثيرة ، فهذا كله موجود كوجود الكذب عمدا أو خطأ

اما اتفاق امة على انكار جميع العلوم والحقائق أو على انكار كل منهم لما لم يحسه ، فهو كاتفاق امة على الكذب في كل خبر ، أو التكذيب لكل خبر . ومعلوم ان هذا لم يوجد في العلماء ، والعلم بعدم وجود امة على هذا الوصف كالعلم بعدم وجود امة بلا ولادة ولا اغتذاء، وامة لا يتكلمون ولا يتحركون ، ونحو ذلك مما يعلم ان البشر لا يوجدون على هذا الوصف

فالقول بوجود أمة لا تقر بشيء من المخبرات الا أن تحس المخبر بعينه ينافي ذلك ، واذا كان كذلك فأولئك المتكلمون من المشركين والسمنية الذين ناظروا الجهم قد غالطوا الجهم ولبسوا عليه ، حيث أوهموه ان مالا يحسه الانسان بنفسه لا يقر به ، فكان حقه أن يستفسرهم عن قولهم : مالا يحسه الانسان لا يقر به : هل المراد به هذا أوهذا ، فان أرادأولئك المعنى الاول أمكن بيان فساد قولهم بوجوه كثيرة ، وكان أهل بلدتهم وجميع بني آدم يرد عليهم ذلك . وان أرادوا المعنى الثاني ـ وهو ان ما لا يمكن الاحساس به لا يقر به ، فهذا لا يضر تسليمه لهم ، بل يسلم لهم ويقال لهم فان الله تعالى تمكن رؤيته وسمع كلامه ، بل قد سمع بعض البشر كلامه ـ وهو موسى عليه السلام وسوف يراه عباده في الآخرة ، وليس

من شرط كون الشيء موجودا أن يحس به كل أحد في كل وقت ، أو ان يكون احساس كل أحد به في كل وقت ، فان اكثر الموجودات على خلاف ذلك ، بل متى كان الاحساس به ممكناً ولو لبعض الناس في بعض الاوقات ، صح القول بأنه يمكن الاحساس به ، وقد قال تعالى : « وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يرسل رسولا فيوحي باذنه مايشاء » وهذا هو الاصل الذي ضل به جهم وشيعته حيث زعموا ان الله لا يمكن أن يرى ولا يحس به بشيء من الحواس كما أجاب امامهم الاول للسمنية بامكان وجود موجود لا يمكن احساسه[1] ولهذا كان أهل الاثبات قاطبة متكلموهم وغير متكلميهم على نقض هذا الاصل الذي بناه الجهمية ، وأثبتوا ماجاء به الكتاب والسنة من أن الله يرى ويسمع كلامه وغير ذلك ، وأثبتوا أيضاً بالمقاييس العقلية ان الرؤية يجوز تعلقها بكل موجود فيجوز احساس كل موجود ، فما لا يمكن احساسه يكون معدوماً ، ومنهم من طرد ذلك في اللمس ، ومنهم من طرده في سائر الحواس كما فعله طائفة من متكلمة الصفاتية الاشعرية وغيرهم

والمقصود هنا ان أولئك المشركين المناظرين قالوا كلاما مجملا، فجعلوا الخاص عاما والمقيد مطلقاً حيث قالوا : أنت لم تحسه ، ومالم تحسه أنت لا يكون موجوداً : والمقدمة الثانية باطلة ، لكن موهوها بالمعنى الصحيح ، وهو ان ما لا يمكن احساسه بحال لا يكون موجوداً : اه كلام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله

(١) ان جواب جهم المتقدم للسمني ليس صريحا في هذا المعنى وانما هو إلزام له بما يلتزمه . فان كان صرح بهذا الاصل في موضع آخر فهو مذهبه الذي يناقش فيه لا الاستنباط البعيد من جوابه للسمني . كتبه محمد رشيد

(٨) تلقيب الجهمية بالجبرية

اشتهر عن جهم القول بالجبر (بفتح الجيم وسكون الموحدة) وهو اسناد فعل العبد الى الله تعالى،ففي المواقف للعضد وشرحها للسيد: الجبرية ـ متوسطة تثبت للعبد كسباً كالاشعرية — وخالصة لا تثبته كالجهمية قالوا : لا قدرة للعبد أصلا لا مؤثرة ولا كاسبة بل هو بمنزلة الجمادات فيما يوجد منها اه

لم يعد العضد في المواقف الجهمية فئة على حدتها كما فعل غيره من أرباب المقالات ، بل جعلها قسما من الجبرية ، فلذا عسر السقوط عليها من المواقف الا بالسبر ، وقد عرفتها

والجبر المذكور هو أحد آراء الجهمية ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : ليس الذي أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة، وانما الذي أطبق السلف على ذمهم بسببه انكار الصفات حتى قالوا :ان القرآن ليس كلام الله وانه مخلوق اه

وعلى قول العضد الاشعرية جبرية متوسطة ، اذكر ماقاله العلامة المقبلي في العلم الشامخ[١] وعبارته : لما رأى محققو الاشاعرة بطلان مذهب جهم بالضرورة،وعود مذهب الاشعري واتباعه اليه بادنى إلمام،واضمحلال الكسب كيفما قلبته ، وبطلان سعي أهله ، تسللوا عنه لواذا ، فمنهم الراجع الى الحق صريحا ، ومنهم المقارب ولكن مع التستر باللهج بعبارات الاسلاف وتمويه التقارب فيما بينهم وبين الاشعريّ والكون تحت رايته ، وقد رفضوه ونسبوه الى انكار الضرورة من حيث المعنى : ثم سمى المقبلي من هؤلاء المحققين امام الحرمين والفخر الرازي وغيرهما فانظره

---

(١) طبع بمصر ويطاب من مكتبة المنار فيها

(٩) التنبيه لما وقع من خلل النقل عن الجهمية وغيرهم

أرى من واجب كل من يؤرخ مذهب قوم، وكل من يناقش فرقة ما في مذهبها ، ان ينقل آراءها عن كتب علمائها الثقات ، ويقوم بالعزو الى مآخذها ومصادرها ، لتكون النفس في طمأنينة مما يريبها ان لم يعن بهذا الواجب — هـذا كله اذا أمكن الظفر بكتبها نفسها ، وآرائها التي دونتها رجالها، ـ والا فعلى النَّهِم بتعرف الحقائق ان يأثر عن كتب الأئمة المحققين ماأثروه، ويبني على ما بنوه، مع التحري والتيقظ، وما على باذل جهده من ملام

وبالجملة فلا بد من السند في قبول مايعزى ويروى الى تلك الفرقة، فإما عن اسفارها أوعن امام ثقة أثر عنها، وأما رمي فرقة برأي ما بدعوى انه قيل عنها ذلك أو يقال ، فمما لا يقام له وزن في الصحـة والاعتماد ، فلا يتعانى في رده أومناقشته ، وهذه القاعدة يجب ان تؤخذ دستورا وأمراً عاما في كل مايؤثر وينقل ، وأصلها مما نبه عليه أئمة الرواية عليهم الرحمـة والرضوان، اذ لم يقبلوا الاثر الا بعد معرفة راويه وضبطه وثقته وعدالته[(١)] اذ ليس من السهل تشريع أمر ايجابا أو حظرا ، تحليلا أو تحريما ، بل أمامه ما امامه من بذل غاية الوسع ، ونهاية الجهد ، في تعرف مورده ومصدره تحريا للحق، واحتياطا للصواب، وهكذا في كل مايؤثر من الاقوال والآراء، سواء كانت في الاصول أو الفروع أو اللغات أو الاقاصيص ، ودليل هذا الاصل آية « ولا تقف، ماليس لك به علم، ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا » وآية « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين»

(١) ماقالوه في الثقة برد الكتب الى أهلها أقوى في هذا الباب. وقال الفقهاء : نقل المخالف لا يعتد به . كتبه محمد رشيد

اذا عرف هـذا تبين ان التساهل في الحكاية والنقـل لا يقول به المحققون، ويربأون بأنفسهم عن الخوض فيه،وانما يستروح به المتعصبون والمندفعون وراء كل ناعق ، أوالمقلدون بدون تمحيص ونقد

من أعجب ماتفق لي في ذلك مارأيته في طبقات السبكي من قوله[١] : واما جهم فلا ندري مامذهبه ، ونحن على قطع بأنه رجل مبتدع الخ ثم قال[٢] واعلم ان جهما غاص في المعاني بزعمه،وأعرض عن الظواهر فسقط على أم رأسه،وقامت عليه حجج الشرع، ومنعته عن سبيل الحق أيّ منع، الخ : فتأمل قول السبكي : فلا ندري ما مذهبه : ثم تهجمه عليه ، مع ان السبكي انتقد على ابن حزم في تحامله على الاشعري قبل أسطر وعبارته : وهذا ابن حزم رجل جريء بلسانه ، متسرع الى النقل بمجرد ظنه،هاجم على أئمة الاسلام بالفاظه وفي كتابه (الملل والنحل) الازراء باهل السنة، ونسبة الاقوال السخيفة اليهم ، من غير تثبت عنهم ، والتشنيع عليهم بما لم يقولوه:ثم قال السبكي:ان ابن حزم مابلغه بالنقل الصحيح معتقدالاشعرى، وانما بلغه عنه أقوال نقلها الكذابون عليه ، فصـدقها بمجرد سماعه اياها ، ثم لم يكتف بالتصديق بمجرد السماع حتى أخذ يشنع اه فنقول له : لقـد كدت تقع فيما رميت به الامام ابن حزم. وممن نبه على ماوقع من تساهل بعض المؤلفين الامام فخر الدين الرازي في رسالته التي جمعها في المسائل الواقعة له في رحلته الى ماوراء النهر، فقد قال في المسألة العاشرة مامثاله: كتاب الملل والنحل للشهرستاني كتاب حكى فيـه مذاهب أهـل العالم بزعمه،الا انه غير معتمد عليه ، لأنه نقل المذاهب الاسلاميةمن الـكتاب

---

(١) جزء (١) صفحة (٤٣) طبع مصر (٢) ص (٤٥)

المسمى بالفرق بين الفرق من تأليف الاستاذ أبي منصور البغدادي (قال الرازي) وهذا الاستاذ كان شديد التعصب على المخالفين ، فلا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه ، ثم ان الشهرستاني نقل مذاهب الفرق الاسلامية من ذلك الكتاب، فلهذا السبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب اه كلام الرازي

وهكذا انتقد العلامة المقبلي في العلم الشامخ من ينقل مذهب المعتزلة من كتب الاشاعرة بانه حصل الغلط عليهم في بعض كلامهم . وذكر ان هذا كثير الوقوع في حكاية المذاهب (قال) صحة الرواية تنبني على التحري وعدم المجازفة ، ثم أثنى على الرازي في تحريه النقل عن المعتزلة وعبارته: قد أكثر الرازي في تفسيره الحكاية عن القاضي وغيره من المعتزلة (ثم قال) الرازي أكثر الناس عناية في هذا الشأن، وأدقهم مسلكا وأوسعهم مجالا، وحاله في كتبه تحرير حجج الخصوم على أبلغ ما يمكنه ، وليس كسائر الاشاعرة لا يعرفون مذهب المعتزلة على حقيقته، ولا ينصفونهم فيما عرفوا (قال) وكذلك الزمخشري تنصيصاً وتلويحاً، وايماء وتصريحاً ، كما قال بعضهم انه دس الاعتزال تحت كل ذرة من كتابه

وقال أيضاً : علم من المختلفين في العقائد اتباع الهوى وقبول المثالب من دون تثبت : ذكر ذلك في نقده على الذهبي في قوله عن الجاحظ انه باقعة قليل دين (قال) هو أجل من ذلك وان تحامل عليه مخالفوه في العقائد ، فلا يصدقون عليه ، وأصحابه المعتزلة أخبر به ، فهو عند المعتزلة من جلة العلماء ، وعند الجميع مقدم الاذكياء الحكماء اه

وقال أيضاً : وقد صار كل من الفرق يحكي الشر عن مخالفه ويكتم الخير ، بل يروي الكذب والبهت، كما تذكر الاشاعرة أن المعتزلة تنكر

عذاب القبر، ترى ذلك فاشيا بينهم ، مع ان النقل عنهم باطل ، وهو شبيه قذف الغافلات ، فان المعتزلة لا تكاد تظن قائلا يقول هذا الا شذوذاً ، مثل المريسي وضرار وهما بيت الغرائب، مع ان ضراراً ليس من المعتزلة في رواياتهم ، لانهم رووا عنه القول بالرؤية بحاسة سادسة ، ورووا عنه القول بخلق الافعال ، وانه رجع عن الاعتزال، (قال) وعلى الجملة فليس شذوذه عن الفريقين بغريب ، وانما المنكر إلزام المعتزلة قوله ، وانما هذه المسألة — كسائر المسائل — لا بد فيها من شذوذ كشذوذات العنبري والظاهرية ، وهذا شيء كثير يطلعك عليه كتب المقالات اه

ويتفرع من هذا البحث مسألة جليلة ، وهي إلزام الناس لوازم أقوالهم ، واضافتها اليهم إضافة أقوالهم أنفسهم ، وقد نبه عليها أئمة الاصول قال الامام أبو اسحق الشيرازي في اللمع : ما يقتضيه قياس قول المجتهد لا يجوز أن يجعل قولا له (قال) ومن أصحابنا من قال انه يجوز أن يجعل ذلك قولا له ، وهذا غير صحيح ، لان القول مانص عليه وهذا لم ينص عليه ، فلا يجوز أن يجعل قولا له اه

ومثله يجري في قولهم : لازم المذهب ليس بمذهب ، وقد رأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية تفصيلا في هذه المسألة ، — وهو قوله في بعض فتاويه : لازم قول الانسان نوعان (أحدهما) لازم قوله الحق ، فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه فان لازم الحق حق ، ويجوز أن يضاف اليه اذا علم من حاله انه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره ، وكثيرا مايضيف الناس الى مذهب الأئمة من هذا الباب (والثاني) لازم قوله الذي ليس بحق ، فهذا

لا يجب التزامه ، اذ أكثر ما فيه انه تناقض ، وقد ثبت ان التناقض واقع من كل عالم غير النبيين عليهم السلام . ثم ان من عرف من حاله انه يلتزمه بعد ظهوره فقد يضاف اليه ، والا فلا يجوز أن يضاف اليه قول لو ظهر له لم يلتزمه لكونه قد قال ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلازمه (قال رحمه الله) وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب هل هو مذهب أم ليس بمذهب ، هو أجود من اطلاق أحدهما ، فما كان من اللوازم يرضى القائل بعد وضوحه به فهو قوله ، وما لا يرضاه فليس قوله وان كان متناقضاً ، وهو الفرق بين اللازم الذي يجب التزامه مع الملزوم ، واللازم الذي يجب ترك الملزوم للزومه ، وهذا متوجه في اللوازم التي لم يصرح هو بعدم لزومها ، فأما اذا نفى هو اللزوم ، لم يجز أن يضاف اليه اللازم بحال اه كلامه وهو تفصيل راعى فيه ما عليه أتباع الأئمة من اضافة ما يجري على قواعدهم اليهم ، وجعله قولا لهم ، بحجة ان قواعدهم لا تأباه ، أو انه يعلم من حاله انه لا يمتنع من التزامه ، كما قاله تقي الدين ، ولا يخفى ان الاقعد هو التورع عن الاضافة مطلقا ، فان الذي يضاف الى المرء هو ما قاله أو رواه عنه ثقة ، وأما تقويل الانسان ما لم يقل والزامه إياه ، وأخذ نتائج منه ، فهذا لا يدل عليه منقول ، ولا يؤيده معقول ، ولا جرى عليه التابعون باحسان . وانما نشأ هذا لما استفحل أمر التقليد ، وعومات أقوال المتبوعين معاملة أقوال المعصوم ونصوص الكتاب نعوذ بالله من ذلك ، وذلك ظاهر لمن له أدنى إلمام بسير القرون ، واختلاف حال السلف عن الخلف في تحمل العلوم على أصولها

* *

(١٠) تمثل الشعراء بمذهب الجهمية

قال الامام ابن تيمية في كتابه « موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » : أصل قول الجهمية هو نفي الصفات بما يزعمونه من دعوى العقليات التي عارضوا بها النصوص اذ كان العقل الصريح الذي يستحق أن تسمى قضاياه عقليات موافقا للنصوص لا مخالفا ، ولما كان قد شاع في عرف الناس ان قول الجهمية مبناه على النفي صار الشعراء ينظمون هذا المعنى كقول أبي تمام :

جهمية الاوصاف الا انهم   قد لقبوها جوهر الاشياء   اه

* *

(١١) بيان ان مذهب الجهم متلقى عن الجعد بن درهم وشيء من أنباء الجعد وقتله

روى الأئمة ان أول من قال بخلق القرآن وخاض فيه وصيره هجيّراه الجعد بن درهم ، وكان مؤدب (١) مروان آخر ملوك بني أمية ، ولذا كان يلقب مروان بالجعدي ، لانه تعلم من الجعد مذهبه في القول بخلق القرآن والقدر وغير ذلك ، وكان الناس يذمون مروان بنسبته اليه، قاله ابن الاثير

وقال الحافظ ابن عساكر في تاريخه : أقام الجعد بدمشق حتى ظهر القول بخلق القرآن ، فتطلبه بنو أمية فهرب وسكن الكوفة ، فلقيه بها

---

(١) المؤدب : معلم الأدب ، وهو رياضة النفس على حسن الاخلاق وفعل المكارم ، بمثابة المربي والمرشد ، أو معلم العلوم الادبية . ولا يخفى ان الامراء تعنى بانتقاء أماثل الفضلاء لتربية ابنائها على العلوم والاخلاق الفاضلة

الجهم بن صفوان فتقلد عنه هذا القول

وقال ابن الاثير في سيرة هشام : قيل ان الجعد بن درهم أظهر مقالته بخلق القرآن أيام هشام بن عبد الملك فأخذه هشام وأرسله الى خالد القسري وهو أمير العراق وأمره بقتله ، فحبسه خالد ولم يقتله ، فبلغ الخبر هشاما ، فكتب الي خالد يلومه ويعزم عليه أن يقتله ، فأخرجه خالد من الحبس في وثاقه ، فلما صلى العيد يوم الاضحى ، قال في آخر خطبته : انصرفوا وضحوا تقبل الله منكم ، فاني أريد ان أضحي اليوم بالجعد بن درهم ، فانه يقول ما كلم الله موسى ، ولا اتخذ ابراهيم خليلا ، تعالى الله عما يقول الجعد علوًّا كبيرا : ثم نزل فذبحه اه

وقال ابن تيمية في الرسالة الحموية : أصل فشو البدع بعد القرون الثلاثة وان كان قد نبع أصلها في أواخر عصر التابعين (ثم قال) وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الاسلام هو الجعد بن درهم ، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت اليه اه ومراده بالتعطيل حمل الصفات الربانية على المجاز المستلزم للتعطيل لان التعطيل من لوازم مذهبه (١)

***

(١٢) نبذة من أخبار خالد بن عبد الله القسري قاتل الجعد أستاذ الجهم

اشتهر هذا الامير بقتل الجعد ، وحكى ذلك كل من رد على الجهمية ومن الناس من أثنى عليه بقتله ، وعده غيرة على الدين ، ومنهم من رأى ان قتله كان لامر سياسي الا انه موه باسم الدين اقناعاً للعامة بقتله . ثم منهم من وهم ان هذا الامير كان من الاخيار لأثره هذا ، ومنهم من رأى

(١) المنار : المراد بالتعطيل نفي الصفات لا نفي وجود الاله

عكس هذا . ولما كان من متممات بحثنا هذا إماطة الحجاب عن الارتياب في هذا الرجل عولنا على أئمة التاريخ في ترجمة حاله[١] وملخصها ان خالدا هذا هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز من بجيلة ، فأماجده (يزيد) فانه أسلم مع أبيه أسد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه رواية يسيرة ، ثم خرج في عهد عمر رضي الله عنه في بعوث المسلمين الى الشام ، فكان بها ، وكان مطاعاً في اليمن عظيم الشأن ، ثم صار من قواد معاوية وأمراء بعوثه

وأما ابنه (عبد الله) فلم تكن له نباهة آبائه ، وأهل المثالب يقولون انه دَعِيّ ، وكان مع عمرو بن سعيد بن الاشدق على شرطته أيام خلافة عبد الملك بن مروان ، فلما قتل هرب ، حتى سألت اليمانية عبد الملك فيه لما أمن الناس عام الجماعة فأمنه ، ثم مضى عبد الله الى حبيب بن مسلمة الفهري وكتب له ، وكان كاتباً مفوّهاً ، وذلك في خلافة عثمان بن عفان فنال حظا وشرفاً . وكان يقال له خطيب الشيطان ، ووسم خيله (القسري) ثم تدسس ليملك خيلا في بلاد قسر[٢] فمنعته بجيلة ذلك أشد المنع ، فلم يقدر عليه حتى عظم أمره

ثم نشأ ابنه خالد بالمدينة ، وكان خالد — هذا المترجم — في حداثته يتبع المغنين والمخنثين ، وكان يقال له (خالد الخِرّيت[٣]) وقع في شعر عمر بن أبي ربيعة تلقيبه بذلك . ثم صار في مرتبة أبيه بعده ، الى أن ولاه هشام ابن عبد الملك العراق سنة (١٠٥) واستمر الى أن عزله هشام سنة (١٢٠)

---

(١) كالطبري وابن الاثير والاغاني (٢) بفتح القاف وسكون السين بطن من بجيلة . وبجيلة كسفينة حي باليمن من معدّ اه قاموس (٣) الخريت بكسر الخاء وتشديد الراء الدليل الحاذق العارف بأخرات الارض اي مضايقها

وكان الاسلام بالعراق في عهد خالد ذليلا ، فكان يولي النصارى والمجوس على المسلمين ، وكان أهل الذمة يشترون الجواري المسلمات ويطؤهن ، فيطلق لهم ذلك ولا يغير عليهم . وسبب ذلك ان أم خالد كانت رومية نصرانية ، ابتنى بها أبوه في بعض أعيادهم فأولدها خالدًا وأسدًا ، ولم تسلم هي ، وبنى لها خالد بيعة في قبلة المسجد الجامع بالكوفة فكان اذا أراد المؤذن في المسجد ان يؤذن ضرب لها بالناقوس ، واذا قام الخطيب على المنبر رفع الناس أصواتهم بالقراءة ، فذمه الناس والشعراء ، فمن ذلك قول الفرزدق :

ألا قطع الرحمن ظهر مطية   أتتنا تهادى من دمشق بخالد
فكيف يؤم الناس من كانت امه   تدين بأن الله ليس بواحد
بنى بيعة فيها النصارى لأمه   ويهدم من كفر منار المساجد

وكان خالد قد أمر بهدم منار المساجد ، لانه بلغه ان شاعرا قال :(١)

ليتني في المؤذنين حياتي   انهم يبصرون من في السطوح
فيشيرون أو تشير اليهم   بالهوى كل ذات دَلٍّ مليح

فلما سمع هذا الشعر أمر بهدمها

وكان يبالغ في سب أمير المؤمنين علي عليه السلام، تؤثر عنه حكايات في ذلك عديدة وكان مذمماً للغاية، هجاه الفرزدق والاعشى بأشعار كثيرة ويذكر به أقوال تقشعر لذكرها الابدان ، وقد قص شيئا منها ابن الاثير وأبو الفرج الاصبهاني ، ولما قصها أبو الفرج قال في اثرها : اللهم العن خالدا واخزه وجدد على روحه العذاب

(١) المنار : الظاهر انه اعتذر بذلك اعتذاراً لأن هذا لايصح ان يكون سببا

ثم آل أمر خالد الى أن غضب عليه هشام، وعزله عن العراق، وولى مكانه يوسف بن عمر الثقفي، وأمره بحبسه وتعذيبه، فحبسه ثمانية عشر شهرا بالحيرة مع ابنه، الى أن أمر الوليد بضربه فضرب، ثم حبس، ثم حمل الى يوسف بن عمر فعذبه عذابا شديدا، ثم قتله ودفنه بالحيرة في المحرم سنة ١٢٦

وكانت غلة خالد بالعراق عشرين الف الف، ولما ختن نائبه طارق ابنه بالكوفة أهدى اليه خالد الف وصيف ووصيفة سوى الاموال والثياب، ولما ولي بعد خالد يوسف الثقفي قال يحيى بن نوفل يمتدحه، ويعرض بأعمال خالد الذميمة:

أتانا وأهل الشرك أهل زكاتنا ... وحكامنا فيما نسر ونجهر
فلما أتانا يوسف الخير أشرقت ... له الارض حتى كل واد منوّر
وحتى رأينا العدل في الناس ظاهراً ... وما كان من قبل العقيلي يظهر

ومن أراد استيفاء أحواله وأخباره بأفظع من هذا مما نصون عنه بحثنا المسطور فليرجع الى كتاب الاغاني لابي الفرج الاصبهاني رحمه الله

**

(١٣) حمل الاثرية على الجهمية والاغراء بهم:

قال الشهرستاني: كان السلف كلهم من أشد الرادين على جهم ونسبته الى التعطيل اهـ ومن أشهر كتبهم في الرد عليه كتاب الامام أحمد بن حنبل في الرد على الجهمية، وكتاب الامام الدارمي، وكتاب التوحيد والرد على الجهمية للامام البخاري في آخر صحيحه، وفي كتابه خلق الافعال أيضاً.

وكتاب (الرد على الجهمية) لابن أبي حاتم وغير هؤلاء

ومن أوسع من عني بالرد عليهم من المتأخرين الامام ابن تيمية في عدة

من مؤلفاته وفتاويه، وكذلك تلميذه الامام ابن القيم في بعض مؤلفاته مثل كتاب اجتماع الجيوش الاسلامية على حرب المعطلة والجهمية وكتاب الكافية الشافية

وقد عد الامام أبو القاسم الطبري الحافظ في كتابه (شرح أصول السنة) ممن قال « القرآن كلام الله غير مخلوق » نحواً من خمسمائة وخمسين نفساً من التابعين والائمة المرضيين، على اختلاف الاعصار، ومضي السنين والاعوام، (قال) وفيهم نحو من مائة امام، ممن أخذ الناس بقولهم، وتدينوا بمذاهبهم، لا ينكر عليهم منكر، (قال) ومن أنكر قولهم استتابوه، او أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه [1] قال ولا خلاف بين الامة ان أول من قال « القرآن مخلوق » جعد بن درهم في سني نيف وعشرين ومائة ثم جهم بن صفوان اه

**

(١٤) رأي الاثرية في الجهمية

احسن من كتب في هذا المعنى الامام ابن قتيبة في شرح مختلف الحديث، فانه صنفه انتصاراً لحاملي الاثر من خصومهم، وكان ابن قتيبة للأثريين كالجاحظ للجهمية خطيبا مفوّها كاتبا بليغا، وهاك ماقاله في مقدمة كتابه المنوه به : « اما بعد اسعدك الله تعالى بطاعته، وحاطك بكلاءته، ووفقك للحق برحمته، وجعلك من أهله، : فانك كتبت اليّ تعلمني ماوقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم، واسهابهم في الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف، وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون،

(١) هذا موضع الشاهد من قولنا في الترجمة : والاغراء بهم

وأكفر بعضهم بعضا وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث (الى ان قال) ومع رواياتهم كل سخافة تبعث على الاسلام الطاعنين ، وتضحك منه الملحدين ، وتزهد في الدخول فيه المرتادين ، وتزيد في شكوك المرتابين، وقد قنعوا من العلم برسمه، ومن الحديث باسمه، ورضوا بان يقولوا فلان عارف بالطرق ورواية الحديث ، وزهدوا في ان يقال عالم بما كتب ، او عامل بما عمل (ثم قال) هذا ما حكيت من طعنهم على اصحاب الحديث . (ثم قال) وقد تدبرت مقالة أهل الكلام ، فوجدتهم يقولون على الله مالا يعلمون، ويفتنون الناس بما يأتون، ويبصرون القذى في عيون الناس، وعيونهم تطرف على الاجذاع، ويتهمون غيرهم في النقل، ولا يتهمون آراءهم بالتأويل ، ومعاني الكتاب والحديث وما اودعاه من لطائف الحكمة ، وغرائب اللغة ، لا يدرك بالطفرة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكمية والأينية . ولو ردوا المشكل منهما الى أهل العلم بهما لوضح لهم المنهج ، واتسع لهم المخرج ، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة ، وحب الاتباع ، واعتقاد الاخوان بالمقالات ، والناس اسراب طير يتبع بعضها بعضا ، ولو وجد لهم من يدعي النبوة او الربوبية لوجد على ذلك أتباعا وأشياعا ، وقد كان يجب مع مايدعونه من معرفة القياس، وإعداد آلات النظر ، ان لا يختلفوا كما لا يختلف الحساب والمساح والمهندسون ، فما بالهم أكثر الناس اختلافا ليس منهم واحد الا وله مذهب في الدين يدان برأيه ، وله عليه تبع (١)

(١) يشير الى فرق المعتزلة العديدة ، كما تراها في كتب الملل والنحل ، وهم المعنيون بعداء أهل الأثر

(ثم قال ابن قتيبة) « وقد كنت في عنفوان الشباب، وتطلب الآداب، احب ان اتعلق من كل علم بسبب وان أضرب فيه بسهم ، فربما حضرت بعض مجالسهم ، وانا مغتر بهم ، طامع ان اصدر عنهم بفائدة أو كلمة تدل على خير ، او تهدي لرشد ، فارى من جراءتهم على الله تبارك وتعالى ، وقلة توقيهم، وحملهم انفسهم على العظائم لطرد القياس ما ارجع معه خاسرا نادما»

ولقد غلا كثير من الاثرية في الحمل على الجهمية ، فصرح بالتكفير واستحلال الدم ، نعوذ بالله من الغلو ، حتى قام الائمة المحققون وحظروا النبز بالكفر ، كما ستراه في بحث على حياله ، آخر مقالنا هذا ان شاء الله

ومن استقرأ كلام السلف في ذم الجهمية ، تبين له ان سببه شيئان (الاول) شدة تمسك السلف بالظواهر ، واعظام تأويلها بوجه ما ، ولو سوغته اللغة بما فيها من المجاز ، كأنهم أشفقوا ان يفضي باب التأويل الى التعطيل ، بل رأواه هو هو ، حتى ان لازم المذهب عندهم مذهب[1] قال ابن تيمية : ولما كان أصل قول جهم هو قول المبدلين من الصابئة، وهؤلاء شر من اليهود والنصاري كان الائمة يقولون ان قولهم شر من قول اليهود والنصارى.

(السبب الثاني) قال ابن تيمية : ان الزنادقة المحضة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم كانوا إبان ظهورهم يتسترون بالتجهم والتشيع اه فالتبسوا على السلف ، لذلك حملوا عليهم كما روى البخاري في كتاب خلق الافعال عن أبي عبيد قال : ماابالي أصليت خلف الجهمي والرافضي ، أو صليت

(١) لاتنس مامر من البحث والتفصيل في هذه المسألة في الكلام على التنبيه لما وقع من خلل النقل عن الجهمية وغيرهم فتذكر

خلف اليهودي والنصراني ، ولا يسلم عليهم ولا يعارون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم اه ولا يشك ان مرادهم اولئك الزنادقة الملاحدة الذين تستروا بالتجهم والتشيع . اما صالحوا الجهمية والشيعة فبمعزل عن هذا الجرح كما لا يخفى

**

(١٥) رأي الجهمية في الاثرية

لما كان القصد مما جمعناه الوقوف على الحقائق التاريخية فيه ، كان من تمامه العلم بآراء هذه الفرق بعضها في بعض،ليزداد بصيرة في مذهبها من يروم مناقشتها الحساب ، قال الامام ابن بطة : ومن كلامهم — يعني الجهمية — من انتحل مذهب الاثر واعتقد مافي الاحاديث على ظاهرها ، فهو حشوي زائغ ، وعند التحقيق كافر اه [١]

وقال الاديب عبد المؤمن الاصفهاني في « أطباق الذهب [٢] » مامثاله: مثل المقلد بين يدي المحقق،مثل الضرير بين يدي البصير المحدق، ومثل الحكيم والحشوي ، كالميتة والمشوي ، ماالمقلد الا جمل مخشوش ، له عمل مغشوش ، قصاراه لوح منقوش ، يقنع بظواهر الكلمات ، ولا يعرف النور من الظلمات ، يركض خيول الخيال ، في ظلال الضلال ، شغله نقل النقل ، عن نخبة العقل ، واقنعه رواية الرواية،عن در الدراية ، يروي في الدين عن شيخ هم ، كمن يقوده أعمى في ليل مدلهم ، ومن طلب

(١) أي لان الظاهر - على مايفهمونه - يؤدي الى التمثيل والتشبيه بالمخلوقات، وقد تقدم في فلسفة جهم شيء من التحقيق في معنى الظاهر، بما يرجع الخلاف لفظيا

(٢) في المقالة السادسة والثلاثين

العلم بالعنعنت ، تورط في هوة العنت ، والحق وراء السماع ، والعلم بمعزل عن الوقاع ، فما أسعد من هدي الى العلم ونزل رباعه ، وأري الحق حقا ورزق اتباعه ، وما أشقى جهالا قلدوا الآباء فهم على آثارهم مقتدون ، (أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون) اه

ومن مثل هذا يعلم مبلغ نفرة الجهمية من الاثر والاثريين، ونبذهم اياهم بما تجل أقدارهم عنه ، ولئن وجد في الرواة من جعل همه التوسع في الرواية دون الدراية ، — وهم الذين عناهم الامام مسلم في مقدمة صحيحه — الا ان أئمة الرواية لم يقنعوا الا بالبحث والتأصيل، والتفريع والتخريج،وقد طبق علمهم الآفاق ، وسارت بمذاهبهم وأصولهم الركبان ، وسنذكر تفريط الجهمية في المنقول ، وهو ماحداهم الى النيل من أهله ، وبالله التوفيق

**

(١٦) تفريط الجهمية في السمع والنقل ، وسواهم في العناية بالعقل

من المعلوم ان الجهمية قصروا في علم السمع والنقل، وهو علم الرواية، فجانبوا كثيرا من المرويات المشهورة المعروفة عند أهلها،وتمحلوا في ردها أو تأويلها بما لا يرتضيه منصف، ففاتهم ركن عظيم من أركان أصول الشرع وهو السنة ، وما يتبعها من علومها المتنوعة ، وفنونها المحررة، وهل يزرى بعلم زخر بحره ، وتلاطم بالشرائع موجه ؟

قال المقبلي في العلم الشامخ — في تخطئة المعتزلة في رد الحديث الصحيح بمجرد الرأي مامثاله : فان صح الحديث لزمنا تصديقه ،فان فهمنا معناه والا رددنا علمه الى الله سبحانه ، ولكن هذه طريقة اعتمدها متكلمة المعتزلة ، وهي مردودة عقلا وسمعاً ، فلذا ردوا أحاديث الصفات ، وفي

القرآن مافي الحديث من ذلك وما ينبغي التفرقة بينهما ،وما أحسن جواب بعض المحدثين ، وقد سئل عن أحاديث الصفات فقال :رواها الذين رووا لنا الصلاة والزكاة وسائر الشريعة فالواجب تسليم ماصح ، وما اشتبه معناه رددناه الى الله سبحانه ، فلا يغرنك قولهم آحادي فلاتقبله في مقابلة العقل، لان مارواه الثقات مقبول ، والا اطرحنا أكثر الشريعة ، والدليل على قبول الآحاد شامل لكل الدين، والتفرقة جاءت من قبلهم لا من قبل الله ورسوله ، اذ العقل قد فرضنا انه لم يدرك حقيقة ذلك ، فكيف يقال انه مصادم له اه

وأما خصوم الجهمية فهم أتقنوا علم السمع ، وعلموا منه كثيرا من القواعد ، وتواتر من السمع لهم مالم يتواتر لغيرهم، الا انهم ظنوا ان العلوم العقلية معارضة لما عرفوه من السمع الحق،وحسبوا ان الاصغاء لعلم المعقول والنظر اليه يستلزم البدعة من غير بد ، مع ان العقل السليم لا ينافي السمع الصحيح . قال الامام الغزالي رحمه الله في الاحياء : لاغنى بالعقل عن السماع ، ولا غنى بالسماع عن العقل ، فالداعي الى محض التقليد مع عزل العقل بالكلية جاهل ، والمكتفي بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة مغرور ، فاياك أن تكون من أحد الفريقين ، وكن جامعاً بين الاصلين ، فان العلوم العقلية كالأغذية ، والعلوم الشرعية كالادوية اه

***

(١٧) بيان ان انقسام الناس الى التجهم يشبه انقسامهم الى التشيع وذلك ثلاث درجات

قال الامام ابن تيمية : ليس الناس في التجهم على مرتبة واحدة ، بل

انقسامهم في التجهم يشبه انقسامهم في التشيع ، فان التجهم والرفض هما أعظم البدع أو من أعظم البدع التي أحدثت في الاسلام ، ولهذا كان الزنادقة المحضة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم انما يتسترون بهذين بالتجهم والتشيع ، وقد كان أمرهم اذ ذاك لم ينتشر ويتفرع ويظهر فساده كما ظهر فيما بعد ذلك

فان الرافضة القدماء لم يكونوا جهمية ، بل كانوا مثبتة للصفات ، وغالبهم يصرح بلفظ الجسم وغير ذلك ، كما قد ذكر الناس مقالاتهم ، كما ذكر أبو الحسن الاشعري وغيره في كتب المقالات

والجهمية لم يكونوا رافضة بل كان الاعتزال فاشيا فيهم ، والمعتزلة كانوا ضد الرافضة ، وهم الى النصب أقرب ، فان الاعتزال حدث من البصرة ، والرفض حدث من الكوفيين ، والتشيع كثر في الكوفة ، وأهل البصرة كانوا بالضد ، فلما كان بعد عهد زمن البخاري من عهد بني بويه ، فشا في الرافضة التجهم واكثر أصول المعتزلة ، وظهرت القرامطة ظهوراً كثيرا ، وجرى حوادث عظيمة

والقرامطة بنوا أمرهم على شيء من دين المجوس وشيء من دين الصابئة ، فأخذوا عن هؤلاء الاصلين النور والظلمة ، وعن هؤلاء العقل والنفس، ورتبوا لهم ديناً آخر ليس هو هذا ولا هذا ، وجعلوا على ظاهره من سيما الرافضة مايظن الجهال به انهم رافضة ، وانما هم زنادقة منافقون، اختاروا ذلك — لان الجهل والهوى في الرافضة اكثر منه في سائر أهل الاهواء

والشيعة هم ثلاث درجات (شرها الغالية) الذين يجعلون لعلي شيئا

من الإلهيـة أو يصفونه بالنبوة ، وكفر هؤلاء بين لكل مسلم يعرف الاسلام وكفرهم من جنس كفر النصارى من هذا الوجه

(والدرجة الثانية) وهم الرافضة المعروفون كالامامية وغيرهم الذين يعتقدون ان عليا هو الامام الحق بعد النبي صلى الله عليه وسلم بنص جلي أو خفي ، أو انه ظلم ومنع حقه ، ويبغضون أبا بكر وعمر ويشتمونهما ، وهذا هو عند الأئمة سيما الرافضة وهو بغض أبي بكر وعمر وسبهما

(والدرجة الثالثة المفضلة) من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون عليا على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون امامتهما وعدالتهما ويتولونهما ، فهذه الدرجة وان كانت باطلة فقد نسب اليها طوائف من أهل الفقه والعبادة وليس أهلها قريبا ممن قبلهم ، بل هم الى أهل السنة أقرب منهم الى الرافضة ، لانهم ينازعون الرافضة في امامة الشيخين وعدلهما وموالاتهما، وينازعون أهـل السنة في فضلهما على علي ، والنزاع الاول أعظم ، ولكن هم المرقاة التي تصعد منه الرافضة، فهم لهم باب

(وكذلك الجهميـة على ثلاث درجات) (فشرها الغالية) الذين ينفون أسماء الله وصفاته ، وان سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا هو مجاز ، فهو في الحقيقـة عندهم ليس بحي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ، ولا يتكلم، وكذلك وصف العلماء حقيقة قولهم كما ذكره الامام أحمد فيما ذكره في الرد على الزنادقة والجهمية ، قال فعند ذلك تبين للناس انهم لا يثبتون شيئاً،ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون في العلانية ، فاذا قيل لهم فمن تعبدون؟ قالوا نعبد من يدبر أمر هذا الخلق. فقلنا فهذا الذي يدبر أمر هـذا الخلق هو مجهول لا يعرف بصفة ، قالوا

نعم، قلنا قد عرف المسلمون انكم لا تثبتون شيئا ، انما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون ، فقلنا لهم هذا الذي يدبر هو الذي كلم موسى ، قالوا لم يتكلم ولا يتكلم ، لان الكلام لا يكون الا بجارحة، والجوارح عن الله منتفية ، واذا سمع الجاهل قولهم يظن انهم من أشد الناس تعظيما لله ، ولا يعلم انهم انما يقودون بقولهم الى ضلال . وقال أبو الحسن الاشعري في كتاب المقالات والابانة : الذين نفوا صفات رب العالمين ، وقالوا انه لا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ، انما أخذوه عن اخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون ان للعالم صانعا لم يزل ليس بعالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير، غير ان هؤلاء لم يستطيعوا ان يظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره، فاظهروا معناه ، وقالوا ان الله عز وجل عالم قادر سميع بصير من طريق التسمية من غير ان تثبت له علما أو قدرة أو سمعا أو بصرا . وقد أفصح بذلك رجل يعرف بابن الاباري كان ينتحل قولهم، فزعم ان البارئ تعالى عالم قادر سميع بصير في المجاز لا في الحقيقة .وهذا القول وهو قول الغالية النفاة للاسماء حقيقة هو قول القرامطة الباطنية ، ومن سبقهم من اخوانهم الصابئة الفلاسفة

(والدرجة الثانية) من التجهم هو تجهم المعتزلة ونحوهم الذين يقرون باسماء الله الحسنى في الجملة لكن ينفون صفاته ، وهم أيضاً لا يقرون باسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة ، بل يجعلون كثيرا منها على المجاز ، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون

(والدرجة الثالثة) هم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية ، لكن فيهم نوع من التجهم كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة ، لكن

يردون طائفة من اسمائه وصفاته الخبرية وغير الخبرية ويتأولونها ،كما تأول الاولون صفاته كلها . ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث كما عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من اهل الحديث (ومنهم) من يقر بالصفات الواردة في الاخبار أيضاً في الجملة ، لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول ، وذلك كابي محمد بن كلاب ومن اتبعه . وفي هذا القسم يدخل ابو الحسن الاشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف ، وهؤلاء الى أهل السنة المحضة أقرب منهم الى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية، لكن انتسب اليهم طائفة هم الى الجهمية أقرب منهم الى أهل السنة المحضة ، فان هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعا عظيما فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الاثبات فيما ينفونه

وأما المتأخرون فانهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر ، وقدموهم على أهل السنة والإثبات وخالفوا أوليهم (ومنهم) من يتقارب نفيه واثباته، وأكثر الناس يقولون إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والاثبات اهـ[١]

(١) للكلام تتمة واسعة في التسعينية فليراجعها المستزيد

البحث الثاني في المعتزلة

وفيه مطالب

(١) التعريف بالمعتزلة

هذه الفرقة — كفرقة أهل السنة والجماعة — من أعظم الفرق رجالا ، وأكثرها تابعاً ، فان شيعة العراق على الاطلاق معتزلة ، وكذلك شيعة الاقطار الهندية والشامية والبلاد الفارسية ، ومثلهم الزيدية في اليمن ، فانهم على مذهب المعتزلة في الاصول ، كما قاله العلامة المقبلي في العلم الشامخ ، وهؤلاء يعدون في المسلمين بالملايين ، بهذا يعلم أن الجهمية المعتزلة ليسوا في قلة ، فضلا عن أن يظن أنهم انقرضوا ، وأن لا فائدة للمناظرة معهم ، وقائل ذلك جاهل بعلم تقويم البلدان ومذاهب أهلها

أما البلاد المنتشر فيها مذهب السلف الاثرية خاصة في العقائد ، فهي بلاد نجد بتمامها ، فانها سلفية الاعتقاد ، لكن يغلب عليهم الجفاء والغلو . وفي بلاد الهند طوائف سلفية داعية الى مذهب السلف بنشر كتبه ودرسها . وفي العراق والحجاز والشام ومصر جماعات قليلة منهم يغلب عليهم الاعتدال

وأما السواد الاعظم من معظم البلاد الاسلامية فعلى مذهب الاشعري أعني ما يدعى انه مذهبه من تلك العقائد المبثوثة في كتب المتأخرين المتداولة ، والا فالاشعري قد صرح في كتابه الابانة (*) بانه على مذهب الامام احمد في الاعتقاد تصريحاً لا شبهة فيه . ولا ادل على

(*) طبع في الهند بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢١

مذهب المرء وعمدة من كلامه أو ما خطته يمينه ، وسنذكر في آخر البحث مادعا الى انتشار مذهب الاشعري فانتظر

***

(٢) سبب تلقيبهم بالمعتزلة

قال الامام عبد القادر البغدادي في كتابه الفرق بين الفِرَق : كان واصل ابن عطاء من منتابي مجلس الحسن البصري في زمان فتنة الازارقة، وكان الناس يومئذ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الاسلام على فرق: فرقة تزعم أن كل مرتكب لذنب صغير أو كبير مشرك بالله ، وهو قول الازارقة . وفرقة تزعم أن صاحب الذنب المجمع على تحريمه كافر مشرك . وفرقة تقول انه منافق ، وكان علماء التابعين في ذلك العصر مع أكثر الامة يقولون: إن صاحب الكبيرة من امة الاسلام مؤمن لما فيه من معرفته بالرسل وبالكتب المنزلة من الله تعالى ، ولمعرفته بان كل ماجاء من عند الله حق ، ولكنه فاسق بكبيرته ، وفسقه لا ينفي عنه اسم الايمان والاسلام .فلما ظهرت فتنة الازارقة بالبصرة والاهواز، واختلاف الناس في أصحاب الذنوب على ما ذكرنا ،خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الامة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والايمان ، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه طرده عن مجلسه فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة وانضم اليه صديقه عمرو بن عبيد ، فقال الناس يومئذ فيهما انهما قد اعتزلا قول الامة ، وسمي أتباعهما من يومئذ معتزلة، ثم انهما اظهرا قولهما في المنزلة بين المنزلتين ، وضما اليها دعوة الناس الى

قول القدرية على رأي معبد الجهني اهـ ملخصاً

وذكر ابن خلكان في ترجمة قتادة البصري ـ أحد كبار علماء التابعين ـ أن قتادة دخل مرة مسجد البصرة فاذا بعمرو بن عبيد ونفر معه قد اعتزلوا من حلقة الحسن البصري وحلقوا وارتفعت اصواتهم ، فامهم وهو يظن انها حلقة الحسن ، فلما صار معهم عرف انها ليست هي فقال : انما هؤلاء المعتزلة ثم قام عنهم اهـ

* * *

(٣) تلقيب المعتزلة بالجهمية

علم مما اسلفنا من حياة جهم وفلسفته أن انتشار آراء جهم وشيوع مسائله بين أولي العلم ولهج الناس بها كان سبق العصر الذي ظهرت فيه المعتزلة ، الا انه سبق قريب ، فان هذه الفرق والنحل الاسلامية كانت تترى يأتي بعضها إثر بعض ، وربما تعاصرت ، وقد يخمل بعضها بنباهة بعض ، أو تندغم احداها في الاخرى ، لما يجمعهما من القول بمسائل تتفقان عليها ، ومن ذلك المعتزلة مع الجهمية ، فان المعتزلة اخذت عن الجهمية القول بنفي الرؤية والصفات وخلق الكلام ووافقتها عليها ، وان كان لكل فروع واختيارات غير ما للأخرى ، الا ان ما توافقوا فيه من هذه المسائل الكبيرة جعلهم كأهل المذهب الواحد ، فلذلك اطلق ائمة الاثر لفظ الجهمية على المعتزلة ، فالامام احمد في كتابه الرد على الجهمية ، والبخاري في الرد على الجهمية ومن بعدهم ، انما يعنون بالجهمية فيه المعتزلة ، لأنهم كانوا في المتأخرين اشهر بهذه المسائل من الجهمية ، ولكن كان غرض المتقدمين بالرد والمناقشة الجهمية ، لانها الأم لغيرها ، والسابقة على سواها

في الظهور ، بل هي اول فئة ظهرت في الاسلام بمذهب التأويل ، وقام حزبها بالدعوة الى مذهبها في ريعان الدولة الأموية كما تقدم ، فلذا غلب عند السلف اسمها على غيرها ممن قاربها وتلقى عنها

بما ذكرناه يزول الاشكال والاشتباه الذي يراه بعضهم من ذكر الجهمية في تلك المسائل، مع انها في عرفهم ومايدرسونه في كتب الكلام المتأخرة مضافة الى المعتزلة . وحاصل دفع الاشكال ان تلقيبهم بالجهمية إنما كان لما وجد من موافقتهم للجهمية في تلك المسائل مع مراعاة سبقهم فيها على المعتزلة ، وتمهيدهم السبيل للتوسع فيها فاحفظه

قال الامام ابن تيمية في منهاج السنة [1] : لما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في اوائل المائة الثالثة على عهد المأمون واخيه المعتصم ثم الواثق، ودعوا الناس الى التجهم وابطال صفات الله تعالى ، وطلبوا أهل السنة للمناظرة ، لم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط ، بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية وانواع المرجئة ، فكل معتزلي جهمي ، وليس كل جهمي معتزليا ، لكن جهم اشد تعطيلا ، لأنه ينفي الاسماء والصفات . وبشر المريسي كان من المرجئة ولم يكن من المعتزلة ، بل كان من كبار الجهمية اه

(٤) انتشار مقالة الجهمية بواسطة كبار المعتزلة وغيرهم

قال الامام ابن تيمية : لما كان بعد المائة الثانية انتشرت المقالة التي كان السلف يسمونها (مقالة الجهمية) بسبب بشر بن غياث المريسي وذويه (ثم قال) وهذه التأويلات الموجودة اليوم بايدي الناس مثل

(١) جزء (١) صفحة (٢٥٦)

أكثر التأويلات التي ذكرها ابو بكر بن فورك في كتاب (التأويلات) وابو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه (تأسيس التقديس) ويوجد كثير منها في كلام غير هؤلاء مثل أبي علي الجبائي وعبد الجبار بن احمد الهمداني وأبي الحسين البصيري وغيرهم ، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي في كتابه ، كما يعلم ذلك من كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي احد الائمة المشاهير في زمن البخاري ، وسمى كتابه (رد عثمان بن سعيد ، على الكاذب العنيد ، فيما افترى من التوحيد) فانه حكى هذه التأويلات باعيانها عن بشر المريسي ثم ردها ؛ ويعلم بمطالعة كتابه ان هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين الذين تسموا بالخلف هو مذهب المريسية إهـ

وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة بشر المريسي: انه تفقه على أبي يوسف فبرع ، واتقن علم الكلام ، ثم جرد القول بخلق القرآن وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان ، انما اخذ مقالته ، واحتج لها ودعا اليها إهـ

* * *

(٥) ظهور دولة الجهمية (المعتزلة) في عهد المأمون ، ودعواه الى مذهبهم وما جرى على المشاهير في مسألة خلق القرآن

من سنن الاحزاب والفرق في هذا الكون ، أن كل حزب قويت عصبته وعصبيته ان يتطاول الى الغلب ، ويتطال على التغلب ، فيصرف مستطاعه لهذه السبيل ، ويسعى جهده لتأييده من اي طريق امكن ، ابتغاء انفراده ، وتكثير سواده ، فاذا اتيح لعصبة مّا ان تمدها قوة سلطان قاهر ،

وجبار مستبد ، وجد لها من نفوذ الكلمة وانتشار الدعوة، وكثرة الاعوان، ما تبلغ به اقصى امانيها ، والناس على دين ملوكهم بين راغب في حطامهم، أو مقلد يتبع كل ناعق

وقد عرف الخليفة (المأمون) بمحبته للعلم والعلماء ، وشغفه في الحكمة والحكماء ، بل لم ير في اولاد الملوك من تعشق العلوم الحكمية على حداثة سنه ، واقام بين العلماء لمناظرتهم في جميع انواع العلوم مثله، فما دخل عليه مرة الا وألفي في مجلس من العلماء والادباء . وقد ورث ذلك عن ابيه (الرشيد) فقد كان العلماء والادباء لا يفارقونه في حضر ولا في سفر ، حتى أنه ليطلب شاعره في أطراف الليل فيجده ببابه مع غيره من محدث أو نديم . وانما قرب العلماء الى الرشيد ما بنفسه من الميل الى الأدب ، والحرص على احراز العلوم ، حتى كانوا اذا اجتمعوا بداره سما الى مناظرتهم من حيث العلم والتواضع له ، لا من حيث السيادة عليهم ، وهو بموضعه الجليل من الخلافة . وكان من الفضل بحيث ان مآدبه لم تخل قط من عالم أو أديب أو شاعر . وبلغ به التواضع لهم ان معاوية المحدث الضرير كان اذا جلس الى طعامه قام الرشيد من موضعه وصب الماء على يده تعظيما لقدر العلماء، فقال له معاوية: يا أمير المؤمنين أن تواضعك في شرفك لأشرف من شرفك، وكانت همة الرشيد مصروفة الى ترجمة كتب الفلاسفة من يونان وغيرهم بعد ان رأى جعفراً وزيره يبتاع من صحفهم ما يأمر التراجمة بتعريبه ، ثم يعطيهم زنة الكتاب المعرب ذهبا ، لان سوق العلم كانت نافقة عند البرامكة ، وهم الذين استنهضوا همم العلماء الى تعريب صحف الاعاجم ، فنافسهم الرشيد في ذلك ، وفي نفسه من الميل الى الأدب، والتشوق الى

الاطلاع على كنوز الحكمة ما عرف ، فانفذ رسله في احراز الاسفار القديمة ، وامر بتعريبها [١] واخباره في العلم ومحاضرات العلماء كثيرة

ولما افضت الخلافة الى ابنه (المأمون) اقتدى بابيه أو اربى عليه ، فطارت شهرته في العلم والفلسفة ، الى أن حظي بقربه أحمد بن ابي دؤاد [٢] وكان ابتداء اتصاله به انه قال : كنت احضر مجلس القاضي يحيي بن اكثم مع الفقهاء ، فاني عنده يوما إذ جاءه رسول المأمون ، فقال له : يقول لك أمير المؤمنين انتقل الينا وجميع من معك من اصحابك ، فلم يحب أن أحضر معه ،ولم يستطع ان يؤخرني ، فحضرت مع القوم ، وتكلمنا بحضرة المأمون فأقبل المأمون ينظر اليّ اذا شرعت في الكلام، ويتفهم ما أقول ويستحسنه، ثم قال لي :من تكون، فانتسبت له، فقال: ما أخرك عنا فكرهت ان احيل على يحيي فقلت : حبسة القدر وبلوغ الكتاب اجله، فقال لا اعلمن ما كان لنا من مجلس الا حضرته فقلت : نعم يا أمير المؤمنين

وقيل: قدم يحيي بن اكثم قاضيا على البصرة من خراسان من قبل المأمون آخر سنة (٢٠٢) وهو حدث سنة نيف وعشرون سنة ، فاستصحب جماعة من اهل العلم والمرؤات ، منهم ابن أبي دؤاد ، فلما قدم المأمون بغداد في سنة (٢٠٤) قال ليحيي : اختر لي من اصحابك جماعة يجالسوني ويكثرون الدخول الي ، فاختار منهم عشرين فيهم ابن ابي دؤاد ثم قال :اختر منهم ، فاختار خمسة فيهم ابن ابي دؤاد واتصل امره ، واسند المأمون وصيته عند الموت الى اخيه (المعتصم وقال فيها : « وابو عبد الله

(١) عن كتاب حضارة الاسلام

(٢) بضم الدال وفتح الهمزة الممدودة بعده ، على فؤاد

ابن ابي دؤاد لا يفارقك، أشركه في المشورة في كل امرك، فانه موضع ذلك»

ولما ولي (المعتصم) الخلافة، جعل احمد بن ابي دؤاد قاضي القضاة، وعزل يحيى بن اكثم وخص به احمد، حتى كان لا يفعل فعلا باطنا ولا ظاهراً الا برأيه

وكان ابو العيناء يقول[1]: ما رأيت رئيساً قط أفصح ولا أنطق من ابن ابي دؤاد، وكان اخذ عن واصل بن عطاء مسائل الكلام حتى تضلع من الكلام، واصبح داعية اليه، فلما اتصل بالمأمون دس له القول بخلق القرآن، وحسنه عنده، وصيره يعتقده حقا مبينا، الى أن أجمع رأي المأمون في سنة (٢١٨) على الدعاء اليه، فكتب الى نائبه على بغداد اسحق ابن ابراهيم الخزاعي ابن عم طاهر بن الحسين في امتحان العلماء كتابا يقول فيه:

« وقد عرف أمير المؤمنين ان الجمهور الاعظم، والسواد الاكبر، »
« من حشو الرعية، وسفلة العامة، ممن لا نظر له ولا روية، ولا استضاء »
« بنور العلم وبرهانه، أهل جهالة بالله، وعمى عنه، وضلالة عن حقيقة »
« دينه، وقصور ان يقدروا الله حق قدره، ويعرفوه كنه معرفته، ويفرقوا »
« بينه وبين خلقه، وبين ما انزل من القرآن، فاطبقوا على انه قديم لم »
« يخلقه الله ويخترعه، وقد قال تعالى « انا جعلناه قرآنا عربيا » فكل ما »
« جعله فقد خلقه[2] كما قال: « وجعل الظلمات والنور » وقال « نقص »

(١) عن تاريخ ابن خلكان

(٢) التفريع بالكلية انما يصح في مادة جعل بمعنى خلق كآية « وجعل لكم السمع والابصار - وجعل الظلمات والنور » لا في جعل بمعنى صير، ففرق بين المعنيين =

« عليك من أنباء ماقد سبق » فاخبر انه قصص لامور احدثه بعدها، »
« وقال « احكمت آياته ثم فصلت » والله محكم آياته ومفصله ، فهو خالقه »
« ومبتدعه ، ثم انتسبوا الى السنة ، وانهم أهل الحق والجماعة ، وان من »
« سواهم أهل الباطل والكفر ، فاستطالوا بذلك واغروا به الجهال، حتى »
« مال قوم من أهل السمت الكاذب ، والتخشع لغير الله ،الي موافقتهم، »
« فنزعوا الحق الى باطلهم ، واتخذوا من دون الله وليجة الى ضلالهم »

الي أن قال

« فرأى أمير المؤمنين ان اولئك شر الامة، المنقوصون من التوحيد حظا ، أوعية الجهالة ، واعلام الكذب ، ولسان ابليس الناطق في أوليائه ، والهائل على اعدائه ، من أهل دين الله . واحق ان يتهم في صدقه ، وتطرح شهادته ولا يوثق به ، من عمي عن رشده وحظه من الايمان بالتوحيد ، وكان عما سوى ذلك أعمي وأضل سبيلا ، ولعمر أمير المؤمنين أن أكذب الناس من كذب على الله ووحيه ، وتخرص الباطل ، ولم يعرف الله حق معرفته ، فاجمع من بحضرتك من القضاة ، فاقرأ عليهم كتابنا ، وامتحنهم فيما يقولون ، واكشفهم عما يعتقدون في

= الخلق والتصيير ، فكما ورد في التنزيل جعل بمعنى خلق، فقد ورد بمعنى صير ، ومنه آية « انا جعلناه قرآنا عربيا » اي صيره قرآنا عربيا وأنزله بلغة العرب ولسانها ، ولم يصيره أعجميا فينزله بلغة العجم ومنه آيات « ياداود انا جعلناك خليفة في الأرض ـ وجاعلوه من المرسلين ـ جعله دكا ـ ربنا واجعلنا مسلمين لك ـ رب اجعل هذا البلد آمنا » وامثالها مما الجعل فيه بمعنى التصيير البتة . وليس كتابنا هذا للمناقشة والتمحيص ، فلا نطيل بذلك

خلق الله واحداثه ، وأعلمهم اني غير مستعين في عمل ولا واثق بمن لا يوثق بدينه ، فاذا اقروا بذلك ووافقوا فمرهم بنص من بحضرتهم من الشهود ، ومسألتهم عن علمهم في القرآن ، وترك شهادة من لم يقر أنه مخلوق ، واكتب لنا بما يأتيك عن قضاة أهل عملك في مسألتهم والامر لهم بمثل ذلك »

هذه صورة كتاب المأمون في المحنة ، وقد ذيله باشخاص كبار فقهاء بغداد وأئمة الاثر والرواية ، وتم الامر بالمحنة التي طار شررها وطال ضررها ، واشتهر من بين رجالها (الامام احمد بن حنبل) رحمه الله ورضي عنه ، ولها في التاريخ ذيل طويل ، وممن استوفى اطرافها التاج السبكي في طبقاته ، فليرجع اليها المستزيد

ثم موضع الغرابة من كتاب المأمون ، هو حمل الناس على غير مايعتقدون ، واكراههم على امر لم تمض به سنة ، ولم يجدوا فيه برهانا من أنفسهم، مع أن الاكراه على أصل الأصول ، ومابه العصمة والنجاة ، — وهو الدين الخالص — قد اباه الشرع ونهى عنه في غير ما موضع من التنزيل الكريم ، كآية «لا اكراه في الدين » وآية « أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» وآية (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) ولكن سكرة الدولة ، وانقلاب الرأي عقيدة بالتسليم والتقليد ، وعظم الطول والقدرة ، كل ذلك يحول دون الانصاف والاعتدال غالبا

وقد يظن ان ما اذاقه المأمون من الاضطهاد لرجال محنته ، كان باعثه ما اشار اليه في رسالته من نبز من اضطهدهم لجماعته بالكفر والضلال، واشاعتهم ذلك بين العامة ، اذ قال في رسالته المتقدمة اعذاراً لمن

يلم به الملام « ثم انتسبوا الى السنة ، وانهم أهل الحق والجماعة ، وأن من سواهم اهل الباطل والكفر ، فاستطالوا بذلك واغروا به الجهال » وجليّ انه لا يطيق الصبر على هذا فئة رأسهم في هذا المعتقد الخليفة فقضاته ووزراؤه .

نعم قد يمكن ان يكون ذلك من بواعثه ، وقد يكون انتقاما من اضطهاد سابق، ومقابلة له بالمثل في جزاء الاعتداء بنظيره ، اذ كان للاثرية دولة في عهد الامويين وصدراً من الخلافة العباسية ، وكانت اقوالهم في تكفير مخالفيهم من الجهمية ، ورميهم بالزندقة ، وهدر دمهم، تغري بهم، وتُحفظ الامراء عليهم ، وتستفز ذوي البطش منهم على الايقاع بهم ، كما يدري ذلك من سبر أقوالهم في الجهمية ، ولم يكن قتل الجعد بن درهم وغيلان الدمشقي ، بل ومثل محمد بن سعيد الشامي المصلوب [1] الا من جراء مقالاتهم فيهم ، والتاريخ ابو العجب

وقد كان بدء المحنة بالقول بخلق القرآن سنة (٢١٨) الى ان افضت الخلافة الى المتوكل . فأمر سنة (٢٣٤) بترك النظر والمباحثة والجدال وترك ما عليه الناس في ايام المعتصم والواثق من القول بخلق القرآن، وامر الناس بالتسليم والتقليد، وامر الشيوخ المحدثين باظهار السنة والجماعة. ولكل زمان دولة ورجال .

قال نابغة البلغاء ابو بكر الخوارزمي في احدى رسائله : ليس من فرق الاسلام فرقة ، الا وقد هبت لاهلها ريحة ، ودالت لها دولة ، كما

(١) اتهموه بالزندقة ، واغروا به ابا جعفر المنصور فصلبه ، مع ان غاية ما رمي به انه كان يضع الحديث ، ومع ذلك فقد روى عنه الثوري ومروان الفزاري وابو معاوية والمحاربي وآخرون، وقد غيروا اسمه على وجوه ستراً له. انظر بسط ترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي

اتفق المختار بن عبيد الله للكيسانية ، ويزيد بن الوليد للغيلانية ، وابراهيم ابن عبيد الله للزيدية، والمأمون لسائر الشيعة ، والمعتصم والواثق للمعتزلة، والمتوكل للنواصب والحشوية إه

* *

(٦) اول من صنف من المعتزلة في محاجة الاثرية

قال السفاريني في شرح عقيدته : معظم خلافيات علم الكلام مع الفرق الاسلامية خصوصا المعتزلة، لانهم اول فرقة اسسوا قواعد الخلاف، لما ورد به ظاهر السنة ، وجرى عليه جماعة الصحابة رضي الله عنهم . فأول من صنف في علم الكلام والجدال والخصام مع أهل السنة والجماعة ابو حذيفة واصل بن عطاء ، وهو رئيس المعتزلة واول من سمي معتزليا، وله من التصانيف كتاب المنزلة بين المنزلتين وكتاب الخطب في العدل والتوحيد، وكتاب السبيل الى معرفة الحق، وكتاب معاني القرآن، وكتاب ماجرى بينه وبين عمرو بن عبيد ، وكتاب التوبة ، وله غير ذلك ، وكانت ولادته سنة (٨٠) وتوفي سنة (١٣١)

قال ابن خلكان : كان واصل احد الائمة البلغاء المتكلمين وكان في ايام عبد الملك وهشام بن عبد الملك ، — كما حكاه الشهرستاني

ومثله في السبق الى التصنيف في ذلك عمرو بن عبيد — من كبار ائمة المعتزلة له كلام كثير في العدل والتوحيد على اعتقاد المعتزلة توفي سنة (١٤٣)

قال الذهبي في الميزان : كان المنصور — الخليفة الشهير — يخضع لزهد عمرو وعبادته ويقول : كلكم يطلب صيد * غير عمرو بن عبيد

* *

(٧) تلقيب المعتزلة بالقدرية وسبب التسمية بذلك

قال الشهرستاني : المعتزلة يسمون اصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية : وذلك لاسنادهم افعال العباد لقدرهم وانكارهم القدر فيها موافقة لرأي معبد الجهني ، وغيلان الدمشقي القدريين

وقال ابو منصور البغدادي في كتاب (الفرق) في تعداد المسائل التي اتفق عليها القدرية المعتزلة : ومنها قولهم جميعا بأن الله تعالى غير خالق لأكساب الناس ، وان الناس هم الذين يقدرون اكسابهم ، وانه ليس لله تعالى في اكسابهم صنع ولا تقدير ، ولاجل هذا سماهم أهل السنة قدرية اه

وقال ابن الاثير : سموا قدرية لانهم اثبتوا للعبد قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى ، ونفوا ان تكون الاشياء بقدر الله وقضائه . وقد قالوا لمخالفيهم انتم الأولى بتسمية القدرية ، لانكم تجعلون الاشياء جارية بقدر من الله ، ومثبت الشيء احق بالنسبة اليه من نافيه ، فاجابهم المثبتون بان مثبت الشيء لنفسه أولى بالنسبة اليه ممن نفاه عن نفسه إهـ

وقال الامام ابن تيمية : في آخر عصر الصحابة حدثت القدرية ، واصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الايمان بقدر الله ، و الايمان بامره ونهيه ، ووعده ووعيده ، وظنوا ان ذلك ممتنع ، وكانوا قد آمنوا بدين الله وامره ونهيه ، ووعده ووعيده ، وظنوا انه اذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي ، لانهم ظنوا ان من علم ماسيكون ، لم يحسن منه ان يأمر وهو يعلم ان المأمور يعصيه ولا يطيعه ، وظنوا أيضاً انه اذا علم انهم يفسدون لم يحسن ان يخلق من يعلم انه يفسد ، فلما بلغ قولهم بانكار القدر السابق للصحابة انكروا انكاراً عظيما وتبرؤا منهم ، حتى قال

عبد الله بن عمر : اخبر اولئك اني بريئ منهم وانهم مني براء ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو ان لأحدهم مثل احد ذهبا فانفقه ماقبله الله منه حتى يؤمن بالقدر .وذكر عن ابيه حديث جبريل،وهذا اول حديث في صحيح مسلم ، وقد اخرجه البخاري ومسلم من طريق ابي هريرة أيضا مختصراً

ثم كثر الخوض في القدر ، وكان اكثر الخوض فيه بالبصرة والشام وبعضه في المدينة . فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم ، وصار نزاع الناس في الارادة وخلق أفعال العباد ، فصاروا في ذلك حزبين، النفاة يقولون : لا ارادة الا بمعنى المشيئة ، وهو لم يرد الا ما امر به ، ولم يخلق شيئا من افعال العباد . وقابلهم الخائضون في القدر من المجبرة مثل الجهم بن صفوان وامثاله ، فقالوا : ليست الارادة الا بمعنى المشيئة ، والامر والنهي لا يستلزم ارادة ، وقالوا : العبد لا فعل له البتة ولا قدرة ، بل الله هو الفاعل القادر فقط . وكان جهم مع ذلك ينفي الاسماء والصفات إ ه

* *

(٨) أول من تكلم في القدر

اشتهر ان أول من احدث القول بالقدر (معبد الجهني) قال الذهبي في الميزان: هو تابعي صدوق لكنه سن سنة سيئة ، فكان اول من تكلم في القدر . قتله الحجاج صبراً لخروجه مع ابن الاشعث اه وكان اولا يجالس الى الحسن البصري ثم سلك أهل البصرة بعده مسلكه لما روا عمرو بن عبيد ينتحله

ويروي ان من اول من تكلم في القدر (غيلان بن ابي غيلان الدمشقي)

ويقال انه اخذ عن معبد، ولا منافاة فالاولية نسبية، بمعنى ان كلا منهما سبق وتقدم على كل من خاض في القدر بعدهما

وغيلان هذا كان مولى عثمان بن عفان، وكانت داره بدمشق في ربض باب الفراديس شرقي دمشق. وحكي ابن عساكر ان عمر بن عبد العزيز كان لام غيلان على رأيه، فكف عن ذلك حتى مات عمر، فلما مات سال غيلان في القدر سيل الماء، وكان يفتي الناس لما حج مع هشام سنة (١٠٦). قال الاوزاعي: قدم علينا غيلان القدري في خلافة هشام ابن عبد الملك، فتكلم غيلان وكان رجلا مفوّها، ثم اكثر الناس الوقيعة فيه والسعاية بسبب رأيه في القدر، واحفظوا هشام بن عبد الملك عليه، فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله وصلبه

* *

(٩) رجال الجهمية والمعتزلة (القدرية) ممن روى لهما الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما

من المقرر في الاصول ان ائمة الرواية والأثر لم يتجافوا الرواية عن المبدّعين، فقد تحملوا عن الشيعة والمرجئة والقدرية والخوارج وغيرهم. ومع تصلب الشيخين في الرواة وتحرّيهما، لم يريا مانعا من الرواية عن أعلام من رمي ببدعة، انتجاعا للعلم واستقاء للحكمة من مناهلها. وقد سبر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح اسماء من بذلك ممن خرج البخاري. وسرد الحافظ السيوطي في (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) منهم من خرج له الشيخان اواحدهما. واما من رمي بذلك ممن روى لهم غير الشيخين فقد تكفلت به كتب الرجال. ومن اشهرها الآن (نقد الرجال) للحافظ الذهبي

ولما كان بحثنا في الجهمية والمعتزلة رأيت مما يتممه ايراد من سُمي من رجالهما في الصحيحين ليعلم بذلك تسامح المحدثين في الاخذ عمن رمي ببدعة — اذا كان ثقة صدوقا — وفي تلقي السنة منه طرحا للتعصب، واعترافا بقدر ذوي الفضل

(١) (بشر بن السري) قال السيوطي : رمي برأي جهم — وهو نفي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن ـ وقال الذهبي: حديثه في الكتب الستة، روى عنه الامام أحمد، وقال كان متقنا للحديث عجبا . وقد زعم الذهبي انه رجع عن التجهم، لكن يبطله تعصب الحميدي عليه، وقوله : جهمي لا يحل ان يكتب عنه، فمع كونه جهميا روى عنه الائمة المشاهير، ولم يحفلوا بقول الحميدي ولا غيره فيه

(٢) ثور بن زيد المدني (٣) ثور بن يزيد الحمصي (٤) حسان بن عطية المحاربي (٥) الحسن بن ذكوان (٦) داود بن الحصين (٧) زكريا بن اسحق (٨) سالم بن عجلان (٩) سلام بن عجلان (١٠) سلام بن مسكين (١١) سيف بن سليمان المكي (١٢) شبل بن عباد (١٣) شريك بن ابي نمر (١٤) صالح بن كيسان (١٥) عبد الله بن عمرو (١٦) عبد الله بن ابي لبيد (١٧) عبد الله بن ابي نجيح (١٨) عبد الاعلى بن عبد الاعلى (١٩) عبد الرحمن بن اسحق المدني (٢٠) عبد الوارث بن سعيد الثوري (٢١) عطاء بن ابي ميمونة (٢٢) العلاء ابن الحارث (٢٣) عمرو بن ابي زائدة (٢٤) عمران بن مسلم القصير (٢٥) عمير بن هانئ (٢٦) عوف الاعرابي (٢٧) كهمس بن المنهال (٢٨) محمد ابن سواء البصري (٢٩) هرون بن موسى الاعور النحوي (٣٠) هشام

الدستوائي (٣١) وهب بن منبه (٣٢) يحي بن حمزة الحضرمي

قال السيوطي : هؤلاء رموا بالقدر ، وكلهم ممن روى له الشيخان أو احدهما إه وقال ابن تيمية : في هؤلاء — يعني القدرية — خلق كثير من العلماء والعباد ، كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم . وقال الامام احمد: لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا اكثر اهل البصرة، قال ابن تيمية : وهذا لأن مسألة خلق افعال العباد وارادة الكائنات مسألة مشكلة إه

* *

(١٠) بيان ان الجهمية والمعتزلة لهم ما للمجتهدين

كما ان اسم الاجتهاد يتناول في عرفهم فروع الفقه، فكذلك مسائل الكلام لعموم مفهومه لغة واصطلاحا ووجودا ، فان الفرق التي تنوع اجتهادها في مسائل الكلام ، ربما تربو على مجتهدي الفروع ، وكيف لا تكون من المجتهدين وهي تستدل وتحكم ، وتبرهن وتقضي ، وتجادل خصومها بمآخذها ، وترى ان ما تستدل عليه هو الحق الذي لا يعقد على سواه ، ولا يدان الحق تعالى بغيره ؟

وجليّ ان ما يبعث على بذل الجهد في الفروع ، هو نظير ما يبعث عليه في الاصول أو اعظم ، فان مسألة الرؤية وخلق الاعمال وخلق القرآن وارادة الكائنات، لما تشابهت الآيات والاخبار فيها ، ذهب كل فريق الى ما رآه ارفق لكلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام ، وأليق بعظمة الله سبحانه وثبات دينه ، فكانوا لذلك مجتهدين ، وفي اجتهادهم مأجورين ، وان كانوا في القرب من الحق متفاوتين

ثم لايمكن ان يقال في مسائل الاصول ان كل مجتهد فيها مصيب ، وان الحق فيها متعدد ، كما قاله الاكثرون في غيرها من مسائل الفروع المجتهد فيها ، وذلك لان مسائل الاصول امور ذاتية لا تختلف بالاضافة ، ولا تحتمل اجتهادين يمكن ان يكون الامر على هذا أو ذاك ، بل لابد من كونه على احدهما البتة ، والامور الذاتية لا تتبع الاعتقاد، بل الاعتقاد يتبعها ، فلذلك كان المصيب فيها واحدا ، والحق منها واحداً ، والمخطئ معذوراً غير آثم ، لأنه بذل وسعه، واستنفد طاقته ، وما يراه غيره نصا يراه هو غير نص، فالحقيقة عند احدهما مجاز عند الآخر ، وبالعكس.

وقد ذهب الغزالي الى ان الآثم غير محطوط عن المخالفين في مسائل الاصول . وحجته اتفاق سلف الأمة على ذم المبتدعة ومهاجرتهم ، وقطع الصحبة معهم ، وتشديد الانكار عليهم ، مع ترك التشديد على المختلفين في مسائل الفرائض وفروع الفقه : هذا ما احتج به الغزالي . وعجيب من مثله ان يعد هذا دليلا على تأثيمهم ! واي مناسبة بين الدعوى والدليل ؟ على ان دعوى الاتفاق على ذم المبتدعة ومهاجرتهم مردودة بتلقي ائمة الحديث عن كثير منهم، وحمل السنن النبوية عنهم ، وجعلهم في الآثار حجة بينهم وبين ربهم ، وقد سبق لنا عدة ممن روى لهم الشيخان من الجهمية والمعتزلة والقدرية . وبقي ممن رويا لهم من الاباضية والمرجئة والشيعة عدد عديد كما تراه في مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر والتدريب شرح التقريب للسيوطي وميزان الاعتدال للذهبي . وقدمنا ما قاله الامام أحمد رحمه الله ورضي عنه : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة : (قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله) وفي

هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم (ثم قال) لكن من كان داعية لم يخرجوا له ولهذا لم يخرج اصحاب الصحيح لمن كان داعية إهـ

وقد اشتهر هذا (اعني أن من كان داعية الى بدعته لم يخرجوا له) مع ان العراقيّ اعترض ذلك بان الشيخين احتجا بالدعاة، فاحتج البخاري بعمران بن حطان الخارجي، واحتجا بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، وكان داعية الى الارجاء، فانى يستقيم مع ذلك دعوى هجران السلف لهم، وقطع الصحبة معهم، وهم قد حملوا عنهم من السنة مالم يوجد عند غيرهم، واصبح مرويّهم حجة دامغة أبد الآباد؟. نعم كان بعض السلف سلق بعض متقدمي الجهمية والقدرية بألسنة حداد، ورموهم بما هم براء منه، وكان ذلك ايام ضعفهم وقلتهم، اما وقد انتشر مذهبهم بعد، ودالت الدولة لهم، ودخل فيه قوم من العلماء والعباد، فلم يسع من عاصرهم من ائمة الحديث الا التحمل عنهم وانصافهم، كما رأيت في عبارة الامام احمد المتقدمة

فتبين مما ذكرناه ان ماعول عليه الغزاليّ في المستصفى لا يصح دليلا ولا شبهة مع ماعرفت من تخريج الشيخين عنهم، بله غيرهما، ممن نزل شرطه في تخريجه عن شرطهما، كاصحاب السنن والمسانيد والمعاجم، فان هذه الكتب ملأى بالمبدّعين من الفرق كلها، كما يعرفه من سبر طبقات الرجال، ورأى رموز من خرج لهم من الرواة المشاهير

وبالجملة فكون هذه الفرق مجتهدة لها ماللمجتهدين، امر لا يرتاب فيه منصف، والمجتهد معذور بل مأجور وان اخطأ، واذا انتفى الاثم عن المجتهد فانى يصح نبزه بالالقاب السوءى والحفيظة عليه؟ وهل فرّق

الائمة وجعلها شيعا واذهب ريحها الا هذا التنابز والإزراء المعيب، مع مايجمع الكل من اخوة الاسلام ؟

ولقد انصف العلامة المقبلي في قوله في بحث الكلام مع المعتزلة من كتابه العلم الشامخ ما مثاله : اني لست بمعتزلي ولا اشعري ، ولا أرضى بغير الانتساب الى الاسلام ، وصاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام ، واعدّ الجميع اخوانا ، واحسبهم على الحق اعوانا . انتهى

ومن طالع كتاب (حجج القرآن) للامام احمد الرازي الحنفي رحمه الله ، ورأى تمسك كل فرقة من فرق الاسلام بايآت واخبار ذهب بها اجتهادها الى انها نصوص أو ظواهر فيما تذهب اليه ، عذرها ورحمها ، وعلم انها لم تكل جزافا ، وانما وزنت الامر بمعيار ما ادى اليه النظر ، وتوخت الحق جهدها . نعم ليس كل من يتوخى الحق يصيبه ، إلا انه ليس على باذل جهده ملام ، والسلام

وقد حكى السبكي في طبقاته عن ابيه انه وقف لبعض المعتزلة على كتاب سماه (طبقات المعتزلة) افتتح بذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ظنا منه انه منهم وعلى عقيدتهم (قال السبكي) وهذا نهاية في التعصب، فانما ينسب الى المرء من مشى على منواله إه وجليّ ان الذي اوصلهم الى عد الصحابة منهم ، هو الشغف بمذهبهم ، والاعتقاد بأنه الحق والصواب . ولا غرو فان الولِع بمذهب يحاول ان يرد الكتاب والسنة وخيار الناس اليه ، بيد ان من هؤلاء مجتهدين ، ومنهم مقلدون ، وبينهما بون عظيم ، فان المجتهدين يؤثرون مذهبهم لما يرشدهم الدليل اليه ، فهم يستدلون ثم يعتقدون ، واما المقلدون فهم يؤثرون مذهبهم حبا او عصبية ، فيعتقدون

ثم يستدلون لما يعتقدون، فان رأوا خلافه اعرضوا عنه: « فما أضيع البرهان عند المقلد »

قال الامام أحمد بن المختار الرازي في مقدمة كتابه (حجج القرآن) لما استخرج منه حجج كل طائفة ما مثاله : وما من فرقة الا ولها حجة من الكتاب ، وما من طائفة الا وفيها علماء ، نحارير فضلاء ، لهم في عقائدهم مصنفات ، وفي قواعدهم مؤلفات ، وكل منهم يؤول دليل صاحبه على حسب عقيدته ووفق مذهبه ، وما منهم من أحد الا ويعتقد انه هو المحق السعيد ، وان مخالفه لفي ضلال بعيد « كل حزب بما لديهم فرحون » (قال) وليس قصدنا بيان مقولات المتكلمين ، من المتأخرين والمتقدمين ، ولكن القصد ان نذكر جميع حجج القرآن بطريق الاستيعاب، ثم نذكر حجج الحديث ، لكل قوم من القديم والحديث ، لكيلا يعجل طاعن بطعنه في فرقة ، ولا يغلو قادح بقدحه في طائفة اه

وكتابه هذا بديع جدا، رتبه على ثلاثين بابا، في كل باب فصول جمة، وقال رحمه الله في خاتمته ماصورته : هذا آخر ما اوردنا من حجج القرآن ، لجميع اهل الملل والاديان ، وهي (بمجموعها حجة) على اصحاب الظواهر الذين يأبون التأويل، وينسبون مخالفيهم الى التعطيل (وحجة ايضا) على المتعصبين الذين يقابلون مخالفيهم بالتكفير والتضليل ، والتخطئة والتجهيل ، (وحجة ايضا) على من ينكر النظر في كتب الاصول ، أو يقول فيها بالمنقول دون المعقول (وحجة ايضا) على من يكفر أهل القبلة ، أو يرمي طائفة بالقلة ، أو يخرجهم ببدعة عن الملة (وحجة ايضا) على من يجزم على مجتهد واحد بالاصابة ، أو يعجل في تضليل فرقة وعصابة (وحجة أيضا) على العلماء

القاصرين أيضاً في العربية ، الغالين في الجدل والعصبية إهـ

* *

(١١) شبهة الاثرية فى اضطهاد الجهمية ، والجهمية في اضطهاد الاثرية لما دالت لكل منهم الدولة ، وفيه اعتذار بقلم الجاحظ

قدّمنا ان شيوخ الرواية ، وأعلام الأثر ، كانوا يغرون الامراء بمخالفيهم ، لما يذيعونه من تكفيرهم وزندقتهم ، وتم لهم الامر في مثل غيلان والجعد ومحمد بن سعيد المصلوب وامثالهم ، — كما حكيناه قبل .

قال الامام ابن تيمية في بعض فتاويه : ان السلف الذين كفروا الجهمية ، قالوا يستتابون فان تابوا والا قتلوا (قال ابن تيمية) لكن من كان مؤمنا بالله ورسوله مطلقا ، ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب ، فانه لا يحكم بكفره ، حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر ، اذ كثير من الناس يخطىء فيما يتأوله من القرآن ، ويجهل كثيراً مما يرد من معاني الكتاب والسنة ، والخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الأمة ، والكفر لا يكون الا بعد البيان (قال) والائمة الذين امروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله في الآخرة ، ويقولون القرآن مخلوق ونحو ذلك ، قيل انهم امروا بقتلهم لكفرهم ، وقيل لأنهم اذا دعوا الناس الى بدعتهم اضلوا الناس ، فقتلوا لاجل الفساد في الارض ، وحفظا لدين الناس ان يضلوهم إهـ

هذا ما حكاه الامام ابن تيمية في شبهة من امر بقتلهم ، وقد حكى الشبهتين بصيغة التمريض ، ليشير الى ان ما زعموه دليلا ليس بدليل ولا شبهة ، فان سفك دم المعصوم انما يكون بامر قاطع ، قد نص عليه نصا لا احتمال فيه ولا اشتباه اذ مثله يكون من المحكمات الواضحات ،

والاحكام الجليات ، لا تتجاذبه الآراء ، وتترادده الاقوال ، لانه لااعظم بعد الشرك من سفك دم المعصوم ، وكل من اتى بالشهادتين فقد عصم دمه الا بحقه المنصوص عليه ، والاحاديث في ذلك كثيرة شهيرة لاحاجة الي ايرادها ،وكلها متفقه على ان كل من اظهر الاسلام فقد عصم دمه وماله ، وإن كان يخفي جحوداً أو تعطيلا كالمنافقين ، لان لنا الظاهر ، والله يتولى السرائر

اذا كان هذا الحكم في العصمة يعم المنافقين ، فكيف لايتناول من لايشك في ايمانه ، ويبذل وسعه لحفظ العقيدة ، فانى يستحل دمه لمجرد انه تأول بابا من ابواب العلم ، خالف فيه رأي غيره ، مع انه لم يجحد من الدين شيئا : ؟

ومن هذا كل ما ذكروه في قتل الزنديق ، فانه لاحجة فيه قاطعة ، ولا بينة ناصعة ، كما أوضحته في تعليقاتي على (الروضة الندية) للسيدصديق حسن خان ، والمدقق يرى انه لايمكن ان يؤتى في مسألة قتل الزنديق ببرهان من كتاب الله ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لامن نصٍ محكم ولا من ظاهرٍ ولا من آحاد ولاصحيح ولا حسن ، لان الزنديق ان اظهر الاسلام وأسر الإلحاد فحكمه كالمنافق ، وبالاجماع هو معصوم الدم . وان جهر بالكفر فلا يحكم عليه بالردة الا بعد ان تزاح كل علة ، ولايبقى لمرتاب شبهة ، وهناك تجري عليه احكام المرتدين

وقد تقرر اجماعا ان الحدود تدرأ بالشبهات ، فمِنْ عكس القضية ان تجلب الحدود بالشبهات ، والبحث يدريه حق الدراية من تطلب لكل فرع دليله من الكتاب او السنة ، ولم يعول الا عليهما

وبالجملة فدعوى كفر مثل هذه الفرق مردودة بما ذكرنا . وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، في كتابه (موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) ان الكفر يكون بتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم فيما جاء به ، او الامتناع عن متابعته ، كما سنأثره عنه بعد مفصلا في بحث « حظر الائمة المحققين ، من رمي فرق المسلمين بالتكفير » فسقط دعوى هدر دمهم بالتكفير

واما دعوى استحلال دمهم بانهم من السعاة في الفساد في الارض ، فمردودة بان الآية لا تعم مثالهم قط وان جرينا على ان العبرة بعموم اللفظ ، لأن العموم في الآية انما هو فيما شابه الحالة التي نزلت فيها أعني فيمن كان محاربا لله ورسوله محادًّا لهما ، متظاهراً بالكفر بالدين ، ساعيا بافساد السابلة بالقتل والنهب واخلال الأمن ، فالعموم هو في كل من اتصف بذلك ، في أي زمان ومكان ، فمن أين يشمل عموم الآية من كان مؤمنا قانتا محافظاً على شعائر دينه ، متأولا في ابواب من العلم ماتتسع له اللغة ، ولا يأباه اللسان ، وهو لم يُرَدْ من لفظ الآية لامنطوقا ولامفهوما ، ولم تنزل في مثله . وفي الحقيقة هذا جليٌّ لايحتاج الى ان ينبه على مثله ، لان هذه الفرق المتأولة مؤمنة موحدة مطيعة لله ورسوله ، ليست محاربة لله ورسوله ، ولا محادة لهما ، ولا ساعية في الارض بالفساد قتلا ونهبا ، فمن المحال ان يدعى شمول الآية لها ، وهل يعم المؤمنين مانزل في الكافرين ؟ والقائل بذلك من السلف مخطئ في اجتهاده ، أو أنه لم يبذل الوسع فيه ، ولذلك خالف فيه الائمة المحققون واجمعوا على عدم تكفيرهم كما سيأتي مأثورا

وكأن الذي سبب لهم ما سبب من الاضطهاد، هو ضعفهم في اول الامر وقلتهم، ولذلك لما كثروا وقوي حزبهم، وتمذهب لهم في عهدهم من كل ورع وتقي، من هو قدوة وعدل رضي، لم ير مخالفوهم بداً من تحمل الحديث والعلم عنهم، حرصا على الحكمة ان تضيع بموت اهلها، كما قدمنا عن الامام احمد، في اعتذاره عن الرواية عن القدرية، مع انهم فرقة من الجهمية ـ هذا ما كان من امر الاثرية، في اضطهاد الجهمية ـ

واما الجهمية (المعتزلة) فقد اعتذروا عن اضطهاد خصومهم ـ الاثرية ـ لما دالت لهم الدولة، بما قدمناه من نص كتاب المأمون في المحنة المشهورة، وبما اوضح بعضه ايضا خطيبهم (الجاحظ) فقد قال[1]:

« وبعد فنحن لم نكفر الا من اوسعناه حجة، ولم نمتحن الا اهل التهمة، وليس كشف المتهم من التجسس، ولا امتحان الظنين من هتك الاستار، ولو كان كل كشف هتكا، وكل امتحان تجسسا، لكان القاضي اهتك الناس لستر، واشد الناس كشفا لعورة، (قال) والذين خالفوا في العرش انما ارادوا نفي التشبيه فغلطوا، والذين انكروا أمر الميزان انما كرهوا ان تكون الاعمال اجساما واجراما غلاظا، فان كانوا قد اصابوا فلا سبيل عليهم، وان كانوا اقد اخطأوا فان خطأهم لا يتجاوز بهم الى الكفر، وقولهم وخلافهم بعد ظهور الحجة تشبيه للخالق بالمخلوق، فبين المذهبين أبين الفرق، وقد قال صاحبكم[2] للخليفة المعتصم — يوم جمع الفقهاء والمتكلمين والقضاة والمخاصمين، إعذاراً وانذارا — : امتحنتني وانت

(١) نقلا عما طبع له في حاشية الكامل للمبرد ج ٢ ص (١٣١) فما بعدها
(٢) يعني الامام أحمد رحمه الله يخاطب به الاثرية

تعرف مافي المحنـة ، وما فيها من الفتنـة ، ثم امتحنتني من بين جميع هذه الأمة . قال المعتصم: وجدت الخليفة قبلي قد حبسك وقيدك ولولم يكن قد حبسك على تهمة ،لامضى الحكم فيك ، ولو لم يخفك على الاسلام ما عرض لك ، فسؤالي اياك عن نفسك ليس من المحنة ، ولا من طريق الاعتساف ،ولا من طريق كشف العورة ، اذا كانت حالك هذه الحال ، وسبيلك هذه السبيل .

(ثم قال الجاحظ) وكان آخر ماحج [١] فيه ان احمد ابن ابي دؤاد قال له : أليس لا شيء الا قديم او حديث ؟ قال : نعم، قال او ليس القرآن شيئا ؟ قال نعم، قال : أوليس لا قديم الا الله قال : نعم ،قال: فالقرآن اذا حديث . قال ليس انا متكلم (ثم قال الجاحظ) وزعم [٢] يومئذ ان حكم كلام الله تعالى لحكم علمه ، فكما لايجوز أن يكون علمه محدثا ومخلوقا ، فكذلك لايجوز ان يكون كلامه مخلوقا ومحدثا . فقال له ابن ابي دؤاد: اليس قد كان الله يقدر ان يبدل آية مكان آية ، وينسخ آية بآية ، وان يذهب بهذا القرآن ويأتي بغيره ، وكل ذلك في الكتاب مسطور ؟ قال نعم .قال: فهل كان يجوز هذا في العلم ؟ وهل كان جائزاً ان يبدل الله علمه ويذهب به ويأتي بغيره؟ قال :لا، وقال له روينا في تثبيت ما نقول الآثار، وتلوناعليك الآية من الكتاب، واريناك الشاهد من العقول التي بها لزم الناس الفرائض، وبها يفصلون بين الحق والباطل، فعارضنا انت الآن بواحدة من الثلاث ، فلم يكن ذلك عنده .

(١) يعني الامام احمد رحمه الله

(٢) يعني الامام احمد ايضا

(ثم قال الجاحظ) وعبتم علينا إكفارنا إياكم، واحتجاجنا عليكم بالقرآن والحديث، وقلتم تكفرونا على انكار شيء يحتمل التأويل، ويثبت بالاحاديث؟ فقد ينبغي لكم ان لا تحتجوا في شيء من القدر والتوحيد بشيء من القرآن والحديث، وان لا تكفروا احدا خالفكم في شيء، وانتم اسرع الناس الى اكفارنا، والى عداوتنا والنصب لنا اه. كلام الجاحظ

فانظر الي حججهم وحجاجهم، واعتذار الخليفة وتشبثه بالخوف على الاسلام من خصومهم، تعلم انه بلغ عقدهم بمذهبهم مبلغا لاغاية وراءه من التيقن والتصاب، مع ان كل ماذكروه لايحل اضطهادهم لمخالفيهم، اذ الرأي انما يدفع بالحجة والبرهان، لا بقوة السلطة والسلطان.

واعجب ما جاء في كلام الجاحظ قوله «وعبتم علينا اكفارنا اياكم – الى قوله –: وانتم اسرع الناس الى اكفارنا» اذ يدل ان الشدة والعداء والحدة أصارت الفريقين الى استحلال ايقاع كل بالآخر ما يستطيعه من ضروب الايذاء بالقول والفعل، حتى صار يخيل للمرء ان ذات هذه المذاهب من شأنها ان تملأ قلوب ذويها بغضا ونفارا من مخالفيها، وانها منبت للإحن، ومصدر للمحن والفتن. ولقد اثر هذا النبذ في اتباع الفريقين تأثيرا لم تحمد عقباه، اذ لاتمحوه من انفس كل منهم كرور الايام، ولا مرور الاعوام، ما دام يقرأ في زبر كل فريق خلاف عقد الآخر، والتشنيع عليه، ولم ينج من هذه الحفائظ والشحناء الا من نفض غبار التقليد، وأوى من الاجتهاد الى ركن شديد.

ولقد يعجب المرء من (احمد ابن ابي دؤاد) وله من وفرة العقل، وكبر الفهم والنبل، ما اصاره من افراد الرجال، كما يدريه من قرأ اخباره في مثل تاريخ

ابن خلكان ، و مع ذلك يغري الملوك بمن خالف مذهبه ، ويسعى لديهم بما يعجل نكالهم، وقد اثر عنه من ذلك ما شوه وجه حياته ، وكسف شمس فضائله ،فقد بلغ به التعصب لمذهبه ما أصاره يؤذي من أهل مذهبه من يخالف بعض مسائل منه . ومن ذلك ما حكاه ابو الفرج الاصفهاني في كتاب الأغاني في اخبار سعيد ابن حميد البغدادي الكاتب الشاعر المشهور ان اباه كان وجها من وجوه المعتزلة فخالف احمد بن ابي دؤاد في بعض مذهبه ، فاغري به المتعصم ، وقال إنه شُعُوبي [1] زنديق ، فحبسه مدة طويلة ، ثم بانت براءته له او للواثق بعده، فخلى سبيله ، وكان شاعرا ايضا ، فكان يهجو احمد بن ابي دؤاد بقوله :

لقد اصبحت تنسب في إياد * بأن يكني ابوك ابا دُؤاد
فلو كان آسمه عمرو بن معدي * دعيت الى زبيد أو مراد
لئن افسدت بالتخويف عيشي * لما اصلحت عيشك في إياد
وان تك قد اصبت طريف مال * فبخلك باليسير من التلاد

هذا ما قصه الاصفهاني ، وبه يظهر مبلغ تعصب ابن ابي دؤاد في مذهبه ، حتى صار يستحل لاجله الوشاية والسعاية بالابرياء والاتقياء ،

---

(١) في الاساس : فلان شعوبي ومن الشعوبية ، وهم الذين يصغرون شأن العرب ، ولا يرون لهم فضلا على غيرهم : والشين مضمومة . وفي التاج : قال ابن منظور : وقد غلبت الشعوب بلفظ الجمع على جيل العجم حتى قيل لمحتقر امر العرب شعوبي اضافوا الى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم انصاري اهـ وللامام ابن قتيبة كتاب في الرد على الشعوبية سماه (كتاب العرب) ظفرت بكراريس من أوله مخطوطة ، وقد نشرناها في مجلة المقتبس في الجزء (١١) من المجلد (٤)

ولقد آذى بذلك نفسه فاصبح ممقوتا متناسي الفضائل على كثر تهافيه، حتى قال عنه الذهبي في الميزان: جهمي بغيض

وحكي السبكي في ترجمة محمد بن الحسن البحاث من كبار قضاة الشافعية: أن الصاحب بن عباد عرض عليه مرة القضاء، على شرط انتحال مذهبه — يعني الاعتزال — فامتنع وقال: لا ابيع الدين بالدنيا: فتمثل له الصاحب بقول القائل:

فلا تجعلني للقضاة فريسة * فان قضاة العالمين لصوص
مجالسهم فينا مجالس شرطة * وايديهم دون الشصوص شصوص (١)

فأجابه البحاث بديهة بقوله:

سوى عصبة منهم تخص بعفة * ولله في حكم العموم خصوص
خصوصهم زان البلاد وانما * يزين خواتيم الملوك فصوص

وهذا ايضا مما يستنكر من مثل الصاحب، وهو ما هو. ولقد قال عنه الثعالبي في اليتيمة: ليست تحضرني عبارة ارضاها للافصاح عن علو محله في العلم والادب، وجلالة شأنه في الجود والكرم، وتفرده بغايات المحاسن، وجمعه اشتات المفاخر، الخ. ومع هذا فهو يحول دون ذوي الكفاءة في القضاء الا بتقليدهم مذهبه، ولكن لا عجب مادامت مسائل المذاهب صارت عند مقلديها عقائد، والمعتقد لا يرفع لسوى عقيدته رأسا، ولا يقيم لغيرها وزنا، ولا يعير لمخالفه اذنا، وبالله التوفيق

وقد اشار لضروب اضطهادهم، وما آلت اليه عاقبة امرهم، الامام تقي

---

(٢) جمع شص (بالكسر) حديدة عقفاء يصاد بها السمك (ويفتح) والشص اللص الحاذق اه قاموس

الدين ابن تيمية رحمه الله ، في خلال فتوى له بقوله : وقد اشتهر الامام احمد بمحنة هؤلاء الجهمية فانهم اظهروا القول بانكار صفات الله تعالى وحقائق اسمائه ، وان القرآن مخلوق ، حتى صار حقيقة قولهم تعطيل الخالق سبحانه وتعالى ، ودعوا الناس الى ذلك ، وعاقبوا من لم يجبهم اما بالقتل واما بقطع الرزق ، واما بالعزل عن الولاية ، واما بالحبس والضرب ، وكفروا من خالفهم ، فثبت الله تعالى الامام احمد حتى اظهر الله به باطلهم ، ونصر اهل الايمان والسنة عليهم ، واذلهم بعد العز ، واخملهم بعد الشهرة ، واشتهر عند خواص الامة وعوامها : ان القرآن كلام الله ، غير مخلوق ، واطلاق القول ان من قال انه مخلوق فقد كفر إهـ وما كان اغنى الفئتين عن الغلو والفتون ، فانا لله وانا اليه راجعون

☆☆☆

(١٢) ما نتج من تعصب الجهمية والاثرية وبيان آفة الغلو في التعصب

(قال الامام الغزالي) في احياء علوم الدين : واما الكلام — اي علم الكلام — فمقصوده حماية المعتقدات التي نقلها اهل السنة من السلف الصالح لا غير

(ثم قال) ويحتاج اليه لمناظرة مبتدع ، ومعارضة بدعته بما يفسدها وينزعها عن قلب العامي ، وذلك لا ينفع الا مع العوام ، قبل اشتداد تعصبهم. واما المبتدع بعد ان يعلم من الجدل ولو شيئا يسيراً ، فقل ما ينفع معه الكلام ، فانك ان افحمته لم يترك مذهبه ، واحال بالقصور على نفسه ، وقدر ان عند غيره جوابا ما ، وهو عاجز عنه ، وانما انت ملبس عليه بقوة المجادلة. واما العامي اذا صرف عن الحق بنوع جدل يمكن ان يرد اليه بمثله قبل ان

يشتد التعصب للاهواء ، فاذا اشتد تعصبهم وقع اليأس منهم ، اذ التعصب سبب يرسخ العقائد في النفوس ، وهو من آفات علماء السوء ، فانهم يبالغون في التعصب للحق ، وينظرون الى المخالفين بعين الازراء والاستحقار ، لتنبعث منهم الدعوى بالمكافأة والمقابلة والمعاملة ، وتتوفر دواعيهم على طلب نصرة الباطل ، ويقوى غرضهم في التمسك بما نسبوا اليه ، ولو جاؤا من جانب اللطف والرحمة والنصح في الخلوة لا في معرض التعصب والتحقير ، لانجحوا فيه ، ولكن لما كان الجاه لا يقوم الا بالاستتباع ، ولا يستميل الاتباع مثل التعصب واللعن والشتم للخصوم ، اتخذوا التعصب عادتهم وآلتهم ، وسموه ذبا عن الدين ، ونضالا عن المسلمين ، وفيه على التحقيق هلاك الخلق ، ورسوخ البدعة في النفوس اه

(وقال الغزالي) رحمه الله ايضا ـ في الجدل المذموم ومضراته : وله ضرر آخر في تاكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة ، وتثبيتها في صدورهم ، بحيث تنبعث دواعيهم ، ويشتد حرصهم على الاصرار عليه (قال) ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل ، ولذلك ترى المبتدع العامي يمكن ان يزول اعتقاده باللطف في اسرع زمان ، الا اذا كان نشوءه في بلد يظهر فيها الجدل والتعصب ، فانه لو اجتمع عليه الاولون والآخرون لم يقدروا على نزع البدعة من صدره ، بل الهوى والتعصب وبغض خصوم المجادلين وفرقة المخالفين يستولي على قلبه ، ويمنعه من ادراك الحق ، حتى لو قيل له : هل تريد ان يكشف الله تعالى لك الغطاء ، ويعرفك بالعيان ان الحق مع خصمك ؟ لكره ذلك خيفة ان يفرح به خصمه (قال) وهذا هو الداء العظيم الذي استطار في البلاد والعباد ،

وهو نوع فساد اثاره المجادلون بالتعصب فهذا ضرره إه

وقال العلامة المقبلي في العلم الشامخ : واعلم ان الخلاف والتعصب والتحزب هو الذي حمل سيوف بعض المسلمين على بعض ، وحلل دماءهم واموالهم واعراضهم ، وحرف الكتاب والسنة ، ثم صيرهما كالعدم بسد باب الاجتهاد اه

(وقال ايضاً) ثم ترتب على الافتراق تقويم كل لعمود الشقاق ، وصار كل منهم انما يعتز بمن مال اليه من الملوك على خصمه اه

وبالجملة فمن اعظم آفات التعصب ما نشأ عنه من التفرق والتعادي ، بحيث صار يرثه المتأخر عن المتقدم ، حتى اصبح يبغض القريب قريبه اذا وجده يخالف رأيه ، ويلصق به كل تهمة شنعاء ولو اقام على صحة رأيه مئين من البراهين ، بل بلغ احتقار بعضهم لبعض مبلغا دفع به الى ان يحنق على مخالفه ، ويتحين الفرص للايقاع به ، حتى اذا بدرت منه هفوة ، أو ظهرت زلة — ولا معصوم الا من عصم الله — رفع مخالفه عقيرته بتأنيبه ، وملأ الأرض والسماء صراخا بتشهيره ، غير مبال بما حظره الشرع مما يولد البغضاء والشحناء ، ويفكك عرى الاخاء ، ولا ملام على الدهماء من ترويج مثل هذه الخطة الشائنة لغرقهم في بحار الجهل ، وانما يلام قادة الافكار على احتذائهم هذا الحذو ، ونسجهم على هذا المنوال ، اذ لولا صخب هؤلاء الرهط ، وبثهم هذه الالقاب في النفوس ، لكانت الامة متماسكة الاجزاء ، متينة عرى المحبة بين الافراد .

نعم لا بأس ان تنتقد الاقوال ، وتُضَعَّف بالبرهان ، ويوضح كل

خطإٍ ينجم عنها ، ولكن الذي يجب التوقي منه هو ان يتشاحن قادة العقول و يتطاحنوا ويتباغضوا لما لا يصح ان يكون سببا معقولا ، وان يثب كلٌّ على مخالفه وثبة الغادر المنتقم ، فيود ان ينكل به أو يمزقه شر ممزق ، فيقتفي إثرهم مقلدهم ، فتصبح الامة اعداء متشاكسة ، واحزابا متنافرة ، بشؤم التعصب الذميم ، الذي لم يتمكن من امة الا وذهب بها مذهب التفرق والانحطاط ، واضعف قواها ، واحاق بها الخطوب والارزاء ، فمن الواجب العمل على ملاشاة الشحناء والشقاق ، والقيام بالتحاب والاتفاق ، وبالله التوفيق

***

(١٣) حظر الائمة للمحققين ، رمي فرق المسلمين بالكفر والفسق

من اعظم ما بليت به الفرق الاسلامية ، رمي بعضها بعضا بالفسق والكفر ، مع ان قصد كل الوصول الى الحق ، بما بذلوا جهدهم لتأييده واعتقاده ، والدعوة اليه ، فالمجتهد منهم وإن اخطأ مأجور (وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية) في كتابه موافقة صريح المعقول ، لصحيح المنقول(١) عن الامام الرازي (في نهاية العقول) في مسألة التكفير مامثاله:

«قال الشيخ ابو الحسن الاشعري في اول كتاب (مقالات الاسلاميين): اختلف المسلمون بعد نبيهم في اشياء ضلل فيها بعضهم بعضا وتبرأ بعضهم من بعض فصاروا فرقا متباينين ، الا ان الاسلام يجمعهم فيعمهم . فهذا مذهبه ، وعليه اكثر الاصحاب ، ومن الاصحاب من كفر المخالفين

« واما الفقهاء ، فقد نقل عن الشافعي رضي الله عنه قال : لا أرد

{١} جزء ١ صفحة ٤٩ وما بعدها من الطبعة الاميرية على حاشية منهاج السنة

شهادة اهل الاهواء الا الخطابية ، (١) فانهم يعتقدون حل الكذب . واما ابو حنيفة رضي الله عنه ، فقد حكى الحاكم صاحب المختصر في كتاب المنتقى عن ابي حنيفة انه لم يكفر احدا من اهل القبلة . وحكى ابو بكر الرازي عن الكرخي وغيره مثل ذلك .

« واما المعتزلة ، فالذين كانوا قبل ابي الحسين تحامقوا وكفروا اصحابنا في اثبات الصفات وخلق الاعمال . واما المشبهة فقد كفرهم مخالفوهم من اصحابنا ومن المعتزلة، وكان الاستاذ ابو اسحق يقول : اكفر من يكفرني ، وكل مخالف يكفرنا فنحن نكفره والا فلا »

ثم قال الرازي : « والذي نختاره ان لا نكفر احدا من اهل القبلة والدليل عليه ان نقول المسائل التي اختلف اهل القبلة فيها مثل ان الله تعالى هل هو موجد لافعال العباد أم لا ؟ وانه هل هو متحيز ، وهل هو في مكان وجهة ، وهل هو مرئي ام لا ؟ لايخلو اما ان تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها اولا تتوقف ، والاول باطل ، اذ لو كانت معرفة هذه الاصول من الدين ، لكان الواجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ماجرى حديث من هذه المسائل في زمانه عليه السلام ، ولا في زمان الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، علمنا انه

(١) فرقة من غلاة الشيعة منسوبة الى ابي الخطاب محمد بن مقلاص كان قبحه الله من الغلاة في جعفر الصادق عليه السلام ادعى له علم الغيب وغير ذلك حتى لعنه الصادق مرارا لفساد عقيدته وخبثه وكذبه عليه وقد تبرأ الصادق عليه السلام منه ، ومن أراد الوقوف على اخبار ابي الخطاب فليرجع الى كتاب رجال الشيعة للكشي فقد اسهب في شأنه في عدة اوراق اه

لا يتوقف صحة الاسلام على معرفـة هذه الاصول ، واذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحا في حقيقـة الاسلام ، وذلك يقتضي الامتناع من تكفير اهل القبلة » اه

ثم قال الامام ابن تيمية بعد ذلك : «والاصل في هذا الباب ان الالفاظ نوعان مذكور في كتاب الله وسنة رسوله وكلام اهل الاجماع، فهذا يجب باعتبار معناه وتعليق الحكم به ، فان كان المذكور به مدحا استحق صاحبـه المدح ، وان كان ذما استحق الذم ، وان اثبت شيئا وجب اثباته وان نفى شيئا وجب نفيه ، لأن كلام الله حق وكلام رسوله حق ، وكلام اهل الاجماع حق . ومن دخل في اسم مذموم في الشرع كان مذموما كاسم الكافر والمنافق والملحد ونحو ذلك ، ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محمودا كاسم المؤمن والتقي والصدّيق ونحو ذلك »

«واما الالفاظ التي ليس لها اصل في الشرع ، فتلك لايجوز تعليق المدح والذم والاثبات والنفي على معناها ، الا ان يبين انه يوافق الشرع، والالفاظ التي تعارض بها النصوص هي من هذا الضرب كلفظ الجسم والحيز والجهة والجوهر والعرض ، فمن كانت معارضته بمثل هذه الالفاظ لم يجز له ان يكفر مخالفه ان لم يكن قوله مما يبين الشرع انه كفر ، لأن الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفرا في الشرع ، كما انه ليس كل ما كان صوابا في العقل يجب في الشرع معرفته . ومن العجب قول من يقول من اهل الكلام : ان اصول الدين التي يكفر مخالفها

هي علم الكلام الذي يعرف بمجرد العقل ، واما مالا يعرف بمجرد العقل فهي الشرعيات عندهم ، وهذه هي طريقة المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم كاتباع صاحب الارشاد وأمثالهم فيقال لهم : هذا الكلام يتضمن شيئين : احدهما ان اصول الدين هي التي تعرف بالعقل المحض دون الشرع. والثاني ان المخالف لها كافر ، وكل من المقدمتين وان كانت باطلة ، فالجمع بينهما متناقض ، وذلك ان مالا يعرف الا بالعقل لا يعلم ان مخالفه كافر الكفر الشرعي ، فانه ليس في الشرع ان من خالف ما لا يعلم الا بالعقل يكفر ، وانما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما اخبر به ، او الامتناع عن متابعته ، مع العلم بصدقه ، مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم ، وفي الجملة فالكفر متعلق بما جاء به الرسول لا بمجرد مايعلم بالعقل ، فكيف يجوز ان يكون الكفر بامور لا تعلم الا بالعقل ؟ الا ان يدل الشرع على ان تلك الامور التي لا تعلم الا بالعقل كفر ، فيكون حكم الشرع مقبولا ، لكن معلوم ان هذا لا يوجد في الشرع بل الموجود في الشرع تعليق الكفر بما يتعلق به الايمان ، وكلاهما متعلق بالكتاب والرسالة ، فلا ايمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع تصديقه وطاعته

ومن تدبر هذا رأى اهل البدع من النفاة يعتمدون على مثل هذا فيبتدعون بدعا بآرائهم ، وليس فيها كتاب ولا سنة ، ثم يكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه ، وهذا حال من كفر الناس بما أثبتوه من الاسماء والصفات التي يسميها هو تركيبا وتجسيما واثباتا لحلول الصفات والاعراض به ونحو ذلك من الاقوال التي ابتدعها الجهمية والمعتزلة ثم كفروا من خالفهم فيها » اه كلام الامام ابن تيمية رحمه الله

ولب هـذا كله قوله « فلا ايمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع تصديقه وطاعته » وما ذكره ونقله قبل هو الفيصل في هذا الباب

وقال رحمه الله في شرح الاصفهانية : « خاصة اهل السنة المتبعين للرسول صلى الله عليه وسلم هي انهم يتبعون الحق ويرحمون من خالفهم باجتهاد ، حيث عذره الله ورسوله » اه وانما رحموه لانهم تجمعهم معـه اخوة الايمان ، وقد قال تعالى « رحماء بينهم » فالمؤمنون مهما اختلف اجتهادهم، وتباينت مداركهم ، فهم اخوة يتراحمون ، يتآلفون ولا يتباغضون، ولا يلزم من اختلاف الرأي اختلاف القلوب ، وبالله التوفيق

**

(١٤) بيان انه لا تضليل ، لمن اصاره اجتهاده الى التأويل

قدمنا أولا انا لم نرد في هذه الورقات ذكر عقائد الجهمية والمعتزلة، ولا مناقشتهم ، لان لذلك مواضع معروفـة ، لاسيما وهذا المقام طويل الذيل ، متشعب المناحي ، ويكفي انه لأجله صنف ودوّن علم الكلام ، وانما اردنا تعرف شأن هاتين الفرقتين من الوجهة التاريخية ، وقـد اتينا على جمل منها

بقي التنبيه على النصفة مع مجتهدي فرق الاسلام ، ومجافاة التضليل عن كل من التزم قانون التأويل ، فنقول : قد وقر في قلوب كثير من الناس رمي أمثال المعتزلة بالمروق والضلال والزيغ ، تقليداً لمن ينبزهم بذلك من حشوية المتفيهقين ، وهذا من اغرب الغريب ، اذ كيف يصح هـذا وكان القائمون بمذهب المعتزلة خلفاء الاسلام في العهد العباسي ، وقضاتهم

وعدة من علمائهم ؟ وهم يحتجون لما يدعون ، ويبرهنون على مايذهبون ، لا جرم انهم ـ وان اخطأوا ـ لمجتهدون

ومما يدل على ان هذا العقد بلغ تمكن صحته من نفوسهم منتهاه من اليقين حملهم الخلفاء على اكراه الناس عليه ابتغاء نجاتهم — بزعمهم — بتصحيح عقيدتهم على ما يرون ، وجليّ ان كل من استدل على ما يراه ، واحتج على دعواه ، فقد آذن باجتهاده فيه ، وتحرى الحق فيما يقصده ويبغيه ، فقصارى امره اذا نقض برهانه ودحضت حجته ، ان يكون مجتهداً مخطئاً ، وهو معذور بل مأجور ، اذ لم يرد الا الحق ، فمن اين يسوغ بعد ذلك قرض الاعراض بالتضليل والتفسيق ، وتثوير المنبوز على المقابلة بالمثل بل الامثال ، والخروج بالاقذاع عن آداب المناظرة والجدال

ان نبز الفرق المتجادلة بتلك الألقاب اوجب ان تصرف الالباب عن النظر في ادلة كل منها ، لتزن المقبول منها بعياره ، والمردود بمقداره ، لأنها حاولت الضغط على الافكار ، وحرمانها من حرية البحث والنظر والتأمل ، لتحملها على رأي واحد ، ومذهب منفرد ، وذلك ما كان ولن يكون

ان اختلاف الاراء لا يدعو بطبيعته الى الحفائظ والاضغان ، وغرس الاحقاد والشنآن ، ولكن اكثر الفرق استولت على مناظريها الضغائن ، فذهبت بهم مذهب التشفي والانتقام ، هذه بالنبز بالالقاب السوءى ، وتلك بها او بسلطتها الجائرة ، واضطهادها لمخالفيها بضروب العذاب

من عجيب امر التنابز ، ان الاغراق فيه قد يغري خلي الذهن بالبحث عن المنبوز والتنقيب عنه ، فيحمله على التأمل في مدركه ، والتبصر في مآخذه ، فربما انضم اليه وشايعه تقليدا أو نظرا واستدلالا لا

فالمتحاملون على فئة قد يحببون فيها من حيث يريدون التنفير منها ، ويجذبون اليها مما يأملون به الإبعاد عنها ، ويصدق فيهم قول القائل :

دع عنك لومي فان اللوم اغراء

هؤلاء المتحاملون يرون اعظم منفر عن خصومهم هو التكفير ، وفاتهم ان هذا لا يغني من البرهان ، ولا يجزئ من الحق شيئا ، بل قد يكون من اعظم امانيّ الخصوم، فان الفكر الذي يحارب بهذا الاسم ربما يكون قد بلغ اشده واستوى ، ووصل الى اعماق الرسوخ ورسا .

ولما حاول اعداء حجة الاسلام الغزالي عليه الرحمة والرضوان رميه بالكفر ، (وماأسهل رميهم به لامثاله) لمخالفته الاشعري انتدب لتأليف كتاب يهدي الى حقيقة الكفر والزندقة ، سماه « فيصل التفرقة ، بين الايمان والزندقة » قال في خطبته : فهوّن ايها الاخ المشفق على نفسك ، لا يضيق به صدرك ، وفلَّ من غربك قليلا ، واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرا جميلا ، واستحقر من لا يُحسد ولا يُقذف، واستصغر من بالكفر والضلال لا يُعرف [1] »

ونقل الامام الغزالي ايضا في المستصفى ان عليا كرم الله وجهه استأذنه قضاته في البصرة في القضاء بشهادة أهل البصرة من الخوارج وغيرهم اوردها ، فامرهم بقبولها كما كان قبل الحرب ، لانهم حاربوا على تأويل ، وفي ردّ شهادتهم تعصب وتجديد خلاف اه فانظر كيف تسامح مع أهل التأويل المبدّعين وقبل شهادتهم وزكاهم وعدلهم ، فهل يصح

(١) يشير رحمه الله الى ان ذلك صار وقفا على اخيار العلماء واعلام الجهابذة الحكماء ، ولقد صدق رحمه الله وشاهده الاستقراء من لدن عصره وقبله الى الآن

بعد هذا النبز بالتفسيق أو التضليل؟ حاشا وكلا ! وهذا لمن عرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال ، والله المستعان

***

(١٥) ماوصى به الائمة من اطراح اقوال العلماء بعضهم في بعض ، ومن التماس الحكمة اينما وجدت

روى الامام حافظ المغرب يوسف بن عبد البر في كتابه (جامع العلم وفضله) في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : استمعوا علم العلماء ، ولا تصدقوا بعضهم على بعض. وعنه رضي الله عنه قال : خذوا العلم حيث وجدتم ، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض

وعن مالك بن دينار قال : يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء الا قول بعضهم في بعض

وعن عبد العزيز بن ابي حازم قال سمعت ابي يقول : العلماء كانوا فيما مضى من الزمان اذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم الغنيمة ، واذا لقي من هو مثله ذاكره ، واذا لقي من هو دونه لم يُزْهَ عليه ، حتى كان هذا الزمان ، فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء ان ينقطع منه ، حتى يرى الناس انه ليس به حاجة اليه ، ولا يذاكر من هو مثله ، ويزهى على من هو دونه ، فهلك الناس

(قال الامام ابن عبد البر) : لقد تجاوز الناس الحدّ في الغيبة والذم فلم يقنعوا بذم العامة دون الخاصة ولا بذم الجهال دون العلماء ، وهذا كله

يحمل عليه الجهل والحسد . ثم قال رحمه الله : ومن صحت عدالته ، وعُلمت بالعلم عنايته ، وسلم من الكبائر ولزم المروءة ، وكان خيره غالبا ، وشره اقل عمله ، فهذا لايقبل فيه قول قائل لابرهان له به ، فهذا هو الحق الذي لايصح غيره ان شاء الله.

(وقال الذهبي) في ميزان الاعتدال — في ترجمة ابي نعيم احمد الاعلام : صدوق تكلم فيه ابن منده بلا حجة كما تكلم هو في ابن منده (قال الذهبي) ولا اقبل قول كل منهما في الآخر ، بل هما عندي مقبولان. ثم قال : وكلام الاقران بعضهم في بعض لايعبأ به ، ولاسيما اذا لاح لك انه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ما ينجو منه الا من عصم الله (قال) وما علمت ان عصراً من الاعصار سلم اهله من ذلك سوى الانبياء والصديقين ، فلو شئت لسردت من ذلك كراريس . اه

قال العلامة المقبلي: واشدها عداوة ما كان من قبل المذهب لانه يزعمه دينا ، ويمرن عليه فيغر نفسه انه دين، وحظ الهوى في ذلك أوفى واوفر ، نسأل الله العافية وان يجعلنا ممن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى.

وروى الامام ابن عبد البر في كتاب (جامع العلم) في باب الحال التي ينال بها العلم، عن علي كرم الله وجهه قال: العلم ضالة المؤمن نخذوه ولو من ايدي المشركين، ولا يأنف احدكم ان يأخذ الحكمة ممن سمعها منه. وعنه كرم الله وجهه قال : الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو في ايدي الشرط .

وروى ابن عبد البر قبل هذا الباب عن ايوب قال : انك لا تعرف خطأ معلمك حتى تجالس غيره ، وعن علي رضي الله عنه قال : ان الناس ابناء ما يحسنون وقدر كل امرء ما يحسن، فتكلموا في العلم تتبين اقداركم.

(قال ابن عبد البر) : ان قول علي بن ابي طالب « قيمة كل امرئ ما يحسنه » لم يسبقه اليه احد (قال) وقالوا : ليس كلمة احض على طلب العلم منها (وقالوا) ولا كلمة اضر بالعلم والعلماء والمتعلمين من قول القائل (ماترك الاول للآخر شيئا) قال ابن عبد البر : قول علي رضي الله عنه « قيمة كل امرء مايحسن » من الكلام المعجب الخطير، وقد طار له الناس كل مطير ، ونظمه جماعة من الشعراء اعجابا به ، وكلفا بحسنه ، فمن ذلك ما يعزى الى الخليل بن احمد وهو قوله :

لايكون السرّيّ مثلَ الدنيّ * لا ولا ذو الذكاء مثل الغبيّ
لا يكون الألدُّ ذو المِقْول المر (م) هَف عند القياس مثل العَيّ
قيمة المرءِ كل مايحسن المر (م) ءُ قضاء من الامام عليّ

وقال غيره :

يلوم على أن رحت للعلم طالبا   اجمع من عند الرواة فنونه
فيا لائمي دعني اغالي بقيمتي   فقيمة كل الناس مايحسنونه

وقال ابو العباس الناشئ :

تأمل بعينيك هـذا الانا   مِ فكن بعض من صانه عقله
فحليـة كل فتى فضله   وقيمـة كل امرئٍ نبله
فلا تتكل في طلاب العلا   على نسب ثابت أُصله
فما من فتى زانه قوله   بشيء يخالفـه فعـله

ومما ينسب لعلي رضي عنه :

الناس من جهة التمثال أكفاء   ابوهم آدم والأم حواء
وانما امهات الناس اوعيـة   مستودَعات وللاحساب آباء